قانون اتحادي رقم (4) لسنة 2026
في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة)
عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة الأولى
البيانات المالية للاتحاد

1. تُعتمد بيانات الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) والإيضاحات المرفقة بها وهي على النحو الآتي:
   - بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025.
   - بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
   - بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
   - بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
2. تُعتمد بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

المادة الثانية

نشر القانون والعمل به

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـــيس دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 25 / ربيع الأول / 1448هـ
المو افق: 07 / سبتمبر / 2026م

مرفقات

القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2026 بشأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) والإيضاحات المرفقة بها للسنة المالية 2025

المحتويات	الصفحات

أولاً: البيانات المالية الموحدة للاتحاد والإيضاحات المرفقة بها

بيان المركز المالي الموحد	5
بيان الأداء المالي الموحد	8
بيان التدفقات النقدية الموحد	10
بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد	12
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	14- 64

ثانياً: بيانات تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد	13

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2025	كما في 31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات، آلات ومعدات	5	60,435,685,174	59,536,862,164
عقارات استثمارية	6	129,954,888	135,961,813
أصول إيجار تمويلي	7	303,610	421,322
الأصول غير الملموسة	10	1,152,035,074	1,101,517,120
أصول امتياز تقديم الخدمات	8	1,752,217,408	1,805,314,906
حق استخدام الأصل	9	760,795,849	-
استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	11	281,161,178,236	219,177,079,572
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار – سندات	12	36,586,762,297	36,579,482,543
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – سندات خزينة أمريكية	12	-	20,960,022,001
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (المحفظة الإستثمارية – مدار من خلال جهاز الإمارات للإستثمار)	12	24,958,382,967	-
قروض - الجزء غير المتداول	18	9,240,728,161	12,537,240,987
إستثمارات طويلة الأجل - ودائع بنكية		362,000,000	-
استثمارات متاحة للبيع	13	5,279,800,000	2,905,485,426
مجموع الأصول غير المتداولة		**421,819,843,664**	**354,739,387,854**
الأصول المتداولة			
قروض - الجزء المتداول	18	707,576,330	844,763,397
المخزون	14	456,342,773	491,212,976
ذمم مدينة وأخرى	15	4,834,027,850	9,711,295,247
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	16	14,384,274,775	14,155,488,428
إستثمارات قصيرة الأجل - ودائع بنكية		1,710,999,500	-
النقد وما يعادله	17	125,924,037,782	66,420,001,492
مجموع الأصول المتداولة		**148,017,259,010**	**91,622,761,540**
مجموع الأصول		**569,837,102,674**	**446,362,149,394**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025 - تتمة

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2025	كما في 31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
قروض لأجل – الجزء غير المتداول	18	1,850,682,992	1,364,901,093
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات (الجزء غير المتداول)	12	63,456,502,027	59,949,894,739
إيرادات مؤجلة - غير متداولة	23	3,991,432,226	4,251,065,076
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	24	1,648,715,449	1,621,779,997
التزامات بترتيبات امتياز تقديم الخدمة	8	426,437,667	459,049,536
إلتزامات عقود الإيجار - الجزء غير المتداول		464,905,837	-
التزامات طويلة الأجل – أخرى	25	2,660,384,795	2,865,790,117
مجموع الالتزامات غير المتداولة		**74,499,060,993**	70,512,480,558
الالتزامات المتداولة			
قروض لأجل – الجزء المتداول	18	512,783,101	632,167,899
ذمم دائنة وأخرى	26	9,525,682,235	10,558,156,246
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	16	612,813,695	318,518,783
التزامات ومخصصات أخرى	27	3,280,511,850	2,708,648,335
إيرادات مؤجلة – متداولة	23	590,586,692	817,021,940
التزامات بترتيبات امتياز تقديم الخدمة	8	32,611,869	30,822,646
التزامات تأجير تمويلي	19	566,119	363,438
إلتزامات عقود الإيجار - الجزء المتداول	20	239,863,943	-
الضريبة والغرامات مستحقة الدفع	21	44,713,913,414	4,627,257,364
الارصدة المستحقة إلى دافعي الضرائب	22	6,167,332,722	6,806,654,323
مجموع الالتزامات المتداولة		**65,676,665,640**	26,499,610,974
مجموع الالتزامات		**140,175,726,633**	**97,012,091,532**

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025 - تتمة

	الإيضاحات	كما في 31 ديسمبر 2025	كما في 31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
صافي الأصول			
الاحتياطي العام المتراكم		349,517,365,906	325,964,869,350
احتياطات أخرى		2,608,167,175	147,328,805
الأرباح للسنة الحالية		77,535,842,960	23,237,859,707
مجموع صافي الأصول		**429,661,376,041**	**349,350,057,862**
مجموع الالتزامات وصافي الأصول		**569,837,102,674**	**446,362,149,394**

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للوزارة من قبل:

إعتماد وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية

إعتماد وكيل الوزارة

تُشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
الإيرادات			
المعاملات غير التبادلية			
الضرائب	28	14,416,779,968	12,291,229,066
الغرامات والمخالفات والمصادرات	29	1,498,654,337	809,040,698
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات	30	17,948,709,735	15,129,790,074
إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى	31	498,574,213	481,006,464
المعاملات التبادلية			
الرسوم والتصاريح	32	27,845,483,214	24,646,650,834
إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع	33	448,563,489	432,275,021
توزيعات أرباح وحقوق الامتياز	34	9,505,456,616	6,960,341,927
إيرادات فوائد	35	6,444,773,539	4,836,835,145
إيرادات أخرى	36	2,482,877,123	1,384,159,121
مجموع الإيرادات		**81,089,872,234**	**66,971,328,350**
المصروفات			
الرواتب والأجور ومنافع الموظفين	37	27,996,092,876	23,094,217,372
المنافع الاجتماعية والإعانات	38	12,218,646,356	12,134,188,691
تحويلات	39	9,711,196,834	9,321,239,919
الاستهلاك والإطفاء	5-10	2,550,000,733	2,634,055,388
خدمات استشارية ومهنية	40	2,432,035,616	2,245,963,389
إيجارات	41	1,277,864,132	845,704,835
مصروفات عمومية وإدارية	42	9,923,969,666	8,174,136,181
مصروفات الفوائد	43	2,688,299,813	2,362,634,785
مجموع المصروفات		**68,798,106,026**	**60,812,140,560**
صافي أرباح السنة قبل الأرباح والخسائر الأخرى		**12,291,766,208**	**6,159,187,790**

بيان الأداء المالي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 – تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
الحصة في أرباح الجهات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية	11	66,146,538,795	17,626,215,993
(خسائر) من بيع/ إستبعاد ممتلكات، آلات ومعدات		(532,680,090)	(555,002,280)
ربح من فروق تحويل عملات أجنبية		10,862,606	7,458,204
مستردات (خسائر) الائتمان		(380,644,559)	-
مجموع الأرباح الأخرى		**65,244,076,752**	**17,078,671,917**
صافي الأرباح للسنة بعد الأرباح والخسائر الأخرى		**77,535,842,960**	**23,237,859,707**
الدخل الشامل الآخر للسنة			
تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات FVOCI	13	2,434,062,934	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		2,434,062,934	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**79,969,905,894**	**23,237,859,707**

تُشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
صافي (الأرباح) الخسائر للسنة		**77,535,842,960**	23,237,859,707
تعديلات لـ:			
الاستهلاك والإطفاء	5-10	2,550,000,733	2,634,055,389
خسائر إستبعاد أصول ملموسة وغير ملموسة		532,680,090	555,002,280
الزيادة في مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين		188,572,547	43,182,135
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		314,636,849	9,909,310,288
الحصة في (الأرباح) في استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية		(66,146,538,795)	(17,626,215,993)
التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغييرات في الأصول والالتزامات التشغيلية		**14,975,194,384**	18,753,193,807
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية			
النقص (الزيادة) قروض مدينة		3,800,096,994	(4,628,442,039)
النقص في المخزون		34,870,203	91,674,043
(الزيادة) في إستثمارات متاحة للبيع		(2,374,314,574)	(17,384)
النقص (الزيادة) في ذمم مدينة وأخرى		4,877,267,396	(2,117,130,892)
النقص في مبالغ مستحقة من/ إلى أطراف ذات علاقة		65,508,565	722,023,591
(النقص) الزيادة في التزامات طويلة الأجل – أخرى		(205,405,322)	2,283,315,953
(النقص) الزيادة في ذمم دائنة وأخرى		(1,032,474,011)	1,647,144,476
النقص في التزامات ترتيبات امتياز تقديم الخدمة		(30,822,646)	(29,285,035)
(النقص) الزيادة في إيرادات مؤجلة		(486,068,098)	287,192,469
الزيادة (النقص) في التزامات ومخصصات أخرى		571,863,515	(1,123,239,277)
الزيادة في الضريبة والغرامات مستحقة الدفع		40,086,656,049	4,627,257,364
(النقص) الزيادة في الارصدة المستحقةإلي دافعي الضرائب		(639,321,601)	6,806,654,323
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**59,643,050,854**	**27,320,341,398**
دفع تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	24	(161,637,095)	(152,330,183)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**59,481,413,759**	**27,168,011,216**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 - تتمة

	الإيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		درهم	درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
إضافات استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية	12	(6,033,140,357)	(8,375,533,102)
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (المحفظة الإستثمارية – مدار من خلال جهاز الإمارات للإستثمار)		(24,958,382,967)	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – سندات خزينة أمريكية		20,960,022,001	(4,346,920,623)
توزيعات أرباح مستلمة خلال السنة	12	10,195,580,485	11,423,601,446
(الزيادة) في المبالغ المستحقة على جهاز الإمارات للاستثمار		(7,279,755)	(5,521,037,869)
إستثمارات في ودائع بنكية		(2,072,999,500)	-
إستبعاد بيع ممتلكات، آلات ومعدات		(532,680,090)	(555,002,280)
شراء ممتلكات، آلات ومعدات	5	(3,248,613,868)	(2,747,064,125)
شراء عقارات استثمارية	6	-	(62,660,000)
شراء أصول غير ملموسة	10	(429,247,604)	(489,579,870)
إضافات أصول إيجار تمويلي	8	-	(470,852)
إضافات أصول حق الإستخدام		(1,010,130,332)	-
استبعادات/ تحويلات / تعديلات - في الأصول		487,076,393	812,627,267
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**(6,649,795,594)**	**(9,862,040,008)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
إصدار سندات		3,506,607,289	12,321,100,209
سداد التزامات إيجار تمويلي		(283,750,657)	(1,624,547)
إلتزامات تأجير تمويلي		988,723,123	-
الزيادة (النقص) في احتياطيات أخرى		2,460,838,370	(24,013,404)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**6,672,418,125**	**12,295,462,258**
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**59,504,036,290**	**29,601,433,465**
النقد وما يعادله في بداية السنة		**66,420,001,492**	**36,818,568,027**
النقد وما يعادله في نهاية السنة	17	**125,924,037,782**	**66,420,001,492**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحد

بيان التغيرات في صافي الأصول الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	الإيضاح	احتياطيات أخرى	الاحتياطي العام المتراكم	مجموع صافي الأصول
		درهم	درهم	درهم
الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2024		171,342,209	316,055,559,062	316,226,901,271
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		(24,013,404)	-	(24,013,404)
أثر تعديلات سنوات سابقة وتسويات على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	9,909,310,288	9,909,310,288
صافي الأصول قبل الأرباح والخسائر		147,328,805	325,964,869,350	326,112,198,155
صافي الأرباح للسنة الحالية		-	23,237,859,707	23,237,859,707
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024		**147,328,805**	**349,202,729,057**	**349,350,057,862**
أرباح من إعادة تقييم الاستثمارات		2,460,838,370	-	2,460,838,370
أثرتعديلات سنوات سابقة وتطبيق المعايير الجديدة على حساب الاحتياطي (بالصافي)		-	314,636,849	314,636,849
صافي الأصول قبل الأرباح والخسائر		**2,608,167,175**	**349,517,365,906**	**352,125,533,081**
صافي الأرباح (الخسائر) للسنة الحالية		-	77,535,842,960	77,535,842,960
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025		**2,608,167,175**	**427,053,208,866**	**429,661,376,041**

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان عرض المقارنة بين الميزانية والتنفيذ الفعلي الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	المبالغ المقدرة في الميزانية المعتمدة	المبالغ المقدرة في الميزانية النهائية	المبالغ الفعلية على أساس مقارن	الفرق بين المبالغ الفعلية والميزانية النهائية
	درهم	درهم	درهم	درهم
الإيرادات				
الضرائب	12,640,864,000	12,640,864,000	14,282,470,128	1,641,606,128
مساهمات اجتماعية	470,000,000	470,000,000	1,097,825,066	627,825,066
مساهمات الإمارات	14,640,903,000	17,190,128,126	17,265,578,949	75,450,823
إيرادات اتحادية أخرى	43,748,233,000	44,121,212,825	53,644,104,718	9,522,891,893
مجموع الإيرادات	**71,500,000,000**	**74,422,204,951**	**86,289,978,861**	**11,867,773,910**
المصروفات				
تعويضات الموظفين	25,578,545,720	29,823,309,167	29,041,068,633	782,240,534
مستلزمات سلعية وخدمية	16,994,377,182	21,128,342,480	20,631,941,469	496,401,011
الفوائد	2,678,763,000	2,678,763,000	2,424,089,853	254,673,147
الاعانات	3,252,908,000	3,460,715,046	3,460,245,086	469,960
المنح	3,191,111,956	3,095,630,412	2,049,951,225	1,045,679,187
المنافع الاجتماعية	5,709,000,000	5,992,108,692	5,918,699,457	73,409,235
مصاريف أخرى	9,025,841,205	6,879,203,194	771,653,881	6,107,549,313
مجموع المصروفات	**66,430,547,063**	**73,058,071,991**	**64,297,649,604**	**8,760,422,387**
النفقات على الأصول				
الأصول التي لها اعتمادات مالية	5,069,452,937	6,017,051,860	4,605,110,636	1,411,941,224
إجمالي المصروفات والنفقات على الأصول	**71,500,000,000**	**79,075,123,851**	**68,902,760,240**	**10,172,363,611**
صافي الفائض للسنة	-	**(4,652,918,900)**	**17,387,218,621**	

تعد الميزانية والبيانات المالية الموحدة على أساس مختلف، وقد تم إعداد بيان المقارنة بين المبالغ الفعلية والميزانية أعلاه على نفس أساس الميزانية ،وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (8/3و) لسنة 2025 بشأن إعادة تنظيم الاجراءات والضوابط لاستلام مبالغ الدعم الخارجي ورعاية المشاريع التي تتحصل عليها الجهات الاتحادية وسيتم البدء بادراج مبالغ الدعم الخارجي بدأ من السنة المالية 2026، مع العلم بأن قيمة الدعم الخارجي المستلم للجهات الاتحاديةعن السنة المالية 2025 بلغ ما قيمته 4.2 مليار درهم عن 21 جهة اتحادية والذي قامت الجهات الاتحادية بالافصاح عنه ضمن تقريرها السنوي الخاص بملف الحساب الختامي.

تشكل الايضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

1. أسس الإعداد

1.1. بيان الالتزام

تم إعداد الحساب الختامي الموحد "البيانات المالية الموحدة" وفقاً لمعايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوانين ذات العلاقة الصادرة من السلطات المختصة ووزارة المالية.

تعتبر البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي بيانات المالية متوافقة بشكل كامل مع معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم استكمال المرحلة الانتقالية والإنتهاء من الاعتراف بكافة البنود ضمن البيانات المالية.

1.2. مبدأ الاستمرارية

إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على مبدأ الاستمرارية المحاسبية.

1.3. أسس القياس وعملة العرض والنشاط

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي والذي يعتبر العملة الوظيفية بالحكومة الاتحادية.

2. أسس إعداد البيانات المالية الموحدة

استناداً لقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد، تم تقسيم الجهات الاتحادية إلى ثلاث تصنيفات أساسية بناءً على طبيعتها وعلى مدى الارتباط بميزانية الحكومة الاتحادية، وجاهزيتها لتقديم البيانات المالية على أساس الاستحقاق، والتي تتمثّل فيما يلي:

تصنيفات المجموعات	الجهات الاتحادية	
التصنيف رقم 1: الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد والجهات الإتحادية - تقدم بيانات مالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، بالإضافة إلى الهيئة الإتحادية للضرائب	1. وزاره الخارجية	27. وزارة الرياضة
	2. وزارة الداخلية	28. وزارة الأسرة
	3. وزارة التربية والتعليم	29. مؤسسة الإمارات للدواء
	4. وزارة الصحة ووقاية المجتمع	30. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	5. وزارة المالية	31. وكالة أنباء الإمارات
	6. وزارة الاقتصاد والسياحة	32. الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف والزكاة
	7. وزارة الموارد البشرية والتوطين	33. الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية
	8. وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة	34. هيئة الأوراق المالية والسلع
	9. وزارة الطاقة والبنية التحتية	35. الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ
	10. وزارة العدل	36. الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية
	11. وزارة التغير المناخي والبيئة	37. وكالة الإمارات للفضاء
	12. وزارة تمكين المجتمع	38. المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
	13. وزارة الثقافة	39. مكتب الشؤون السياسية لنائب رئيس الدولة
	14. وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي	40. المجلس الاتحادي للتركيبة السكانية
	15. وزارة الدولة (معالي د. ميثاء الشامسي)	
	16. وزارة الدولة (معالي جبر السويدي)	

	17. وزارة الاستثمار 18. مصروفات اتحاديه أخرى 198 19. المجلس الوطني الاتحادي 20. جامعة الإمارات العربية المتحدة 21. مجمع كليات التقنية العليا 22. جامعة زايد 23. مكتب الضبط القضائي الاتحادي 24. المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار 25. المؤسسة الإتحادية للشباب 26. الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل إنتشار التسلح	41. أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 42. مكتب وزير التسامح والتعايش 43. المركز الوطني للمناصحة 44. مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية 45. مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين 46. المركز الاتحادي للمعلومات الجغرافية 47. الهيئة الاتحادية للرقابة النووية 48. مجلس الإمارات للإعلام 49. مجلس الإمارات للبحث والتطوير 50. الهيئة الاتحادية للضرائب
التصنيف رقم 2: شركات واستثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية – معتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم (2/18و) لسنة 2024 بشأن اعتماد قائمة الشركات والجهات الحكومية الملزمة بتقديم بياناتها المالية لوزارة المالية ومتطلبات التضمين في الحساب الختامي الموحد للاتحاد	1. مؤسسة الإمارات العقارية 2. شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية 3. الهيئة العامة للطيران المدني 4. مصرف الإمارات للتنمية	5. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 6. جهاز الإمارات للاستثمار 7. شركة الاتحاد لائتمان الصادرات 8. الاتحاد للقطارات
التصنيف رقم 3: جهات اتحادية مشمولة في قانون ربط الميزانية ذات طبيعة خاصة	1. مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم 2. مكتب رئاسة مجلس الوزراء 3. الأمانة العامة لمجلس الوزراء 4. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء 5. المكتب الإعلامي لحكومة دولة الإمارات	6. هيئة الهلال الأحمر لدولة الإمارات العربية المتحدة 7. وزارة الدفاع 8. جهاز أمن الدولة 9. جهاز الإمارات للمحاسبة

تم تحديد نطاق إعداد البيانات المالية لسنة 2025 بإتباع المنهجية التالية:

- الجهات الاتحادية المشمولة بقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد (وليست ذات طبيعة خاصة) – تم تطبيق جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بتوحيد البيانات المالية.
- استثمارات مملوكة من الحكومة الاتحادية وذات طبيعة ربحية وتجارية - تم تطبيق طريقة حقوق الملكية بحسب قرار مجلس الوزراء رقم (2/18و) لسنة 2025 بشأن اعتماد قائمة الشركات والجهات الحكومية الملزمة بتقديم بياناتها المالية ومتطلبات التضمين في الحساب الختامي الموحد للاتحاد.
- الجهات الاتحادية المشمولة في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد ذات الطبيعة الخاصة – لم يتم إدراجها ضمن البيانات المالية الموحدة حيث إنها تقوم بإتباع إجراءاتها في اعتماد بياناتها المالية. وعليه فإنه تم الاعتراف بالتمويل الوارد في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد والذي يتم تحويله لهذه الجهات وذلك ضمن المصروفات في البيانات المالية الموحدة للاتحاد.
- إضافة إلى ذلك، فإنها لم تتضمن أيضا البيانات المالية الخاصة بالهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (9/50و) لسنة 2023 بشأن استبعاد البيانات المالية للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية من الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة).

3. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام مجموعة من الأحكام المهنية والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات كما في تاريخ إعداد البيانات المالية، حيث تستند هذه التقديرات والافتراضات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة تعتبر معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتوفرة عند إصدار الأحكام المهنية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجةً لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ وتكون خارجة عن السيطرة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر، حيث يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات أو الفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المعدلة تؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

3.1. مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة

يعكس المخصص تكلفة الخسائر المتوقعة والناجمة عن عدم قدرة المدينين على الوفاء بالمدفوعات المطلوبة. تستند هذه التكلفة على أساس كل حالة على حدة، وقد يتم إدخال تغييرات على مخصص انخفاض القيمة المقدر إذا كان الوضع المالي للمدينين آخذا في التحسن أو التدهور.

3.2. الأعمار الإنتاجية للعقارات الاستثمارية والممتلكات، الآلات والمعدات

تحدد الإدارة في الجهات الاتحادية الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات الاستثمارية وللممتلكات والمعدات بهدف حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل والتلف المادي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، وقد يتم تعديل مخصص الاستهلاك في المستقبل في حال تبين للإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

4. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

تتضمن معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في الإمارات العربية المتحدة عدة بدائل وخيارات مقبولة، وحدد دليل السياسات المحاسبية للقطاع العام المعتمد من وزار المالية البدائل والخيارات المقبولة الواردة في المعايير التي يتعين على الجهات الاتحادية الالتزام بها، وقد تم عند إعداد هذه البيانات المالية اتباع السياسات المحاسبية الواردة في الدليل المذكور، ويبين ما يلى ملخصاً

للسياسات المحاسبية المهمة المتبعة في إعداد هذ البيانات المالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية بصورة متسقة لجميع السنوات المعروضة ما لم يذكر خلاف ذلك.

4.1. التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة لتطبيق معايير جديدة أو تعديلات على معايير قائمة

اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت الحكومة الاتحادية بتطبيق عدد من المعايير المحاسبية الجديدة ضمن معايير محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية، بما يشمل تطبيق المعايير التالية:

- معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (41) – الأدوات المالية
- معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (42) – المنافع الاجتماعية
- معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (43) – عقود الإيجار
- معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (44) – الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة

وقد تم تطبيق هذه المعايير وفقاً للأحكام الانتقالية الواردة في كل معيار، مما أدى إلى تحديث السياسات المحاسبية المتعلقة ببعض بنود البيانات المالية من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. وفي حال ينطبق، تم عرض أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي ضمن الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية لكل جهة اتحادية.

معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (41) "الأدوات المالية"

قامت الحكومة الاتحادية بتطبيق معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (41) اعتباراً من 1 يناير 2025، بما يتماشى مع الأحكام الانتقالية للمعيار. ونظراً لتطبيق المعيار لأول مرة، لم يتم إعادة عرض المعلومات المقارنة، وتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق – إن وجد – ضمن رصيد الإحتياطي العام.

وقد ترتب على تطبيق المعيار تحديث السياسات المحاسبية المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، وتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) ، إضافة إلى تحديث الإفصاحات ذات الصلة بمخاطر الأدوات المالية.

معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (42) "المنافع الاجتماعية"

قامت الحكومة الاتحادية بتطبيق معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (42) اعتباراً من 1 يناير 2025، وذلك وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار. ولم يتم إعادة عرض المعلومات المقارنة، وتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق – إن وجد – ضمن رصيد الإحتياطي العام.

وقد ترتب على تطبيق المعيار تحديث السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن المنافع الاجتماعية المقدمة للمستفيدين، بما يشمل تحديد نقطة الاعتراف بالالتزام عند تحقق شروط الاستحقاق ووجود التزام حالي.

معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (43) "عقود الإيجار"

قامت الحكومة الاتحادية بتطبيق معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (43) اعتباراً من 1 يناير 2025 باستخدام المنهج المعدّل للتطبيق بأثر رجعي، وبالتالي لم يتم إعادة عرض المعلومات المقارنة، واستمرت في عرضها وفقاً لمعيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم.(13)

يُقدم معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (43) نموذجاً موحداً لمحاسبة المستأجر، حيث يُلزم المستأجرين بالاعتراف بأصول حق الاستخدام والالتزامات الناتجة عن عقود الإيجار لمعظم العقود، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بالأصول منخفضة القيمة حيث تم استخدام الإعفاءات المتاحة في المعيار.

معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (44) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة"

قامت الحكومة الاتحادية بتطبيق معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (44) اعتباراً من 1 يناير 2025 وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار.

وقد ترتب على تطبيق المعيار تحديث السياسات المحاسبية المتعلقة بتصنيف وقياس وعرض الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع (أو مجموعة التصرف)، بما في ذلك قياسها وفقاً لمبدأ الأدنى من القيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع وإيقاف الإهلاك عند التصنيف، إضافة إلى تحديث متطلبات عرض وإفصاح العمليات غير المستمرة متى ما انطبقت شروط المعيار.
كما لم ينتج عن تطبيق المعيار أي أثر حيث أنه لم يتم تحديد أي معاملات تلبي متطلبات الإعتراف وفقا للأحكام الواردة ضمن المعيار.

4.2. عرض الأصول والالتزامات

تم تطبيق نفس دورة التشغيل العادية على تصنيف الأصول والالتزامات و مدتها اثني عشر شهراً.

يتم تصنيف الأصل على أنه أصل متداول عندما يستوفي أياً من الضوابط التالية:

أ. يتوقع أن يُحقق أو يُحتفظ به لغرض البيع أو الاستهلاك خلال دورة التشغيل العادية للجهة؛ أو
ب. يُحتفظ به - بشكل رئيس - لغرض المتاجرة؛ أو
ت. يتوقع أن يُحقق خلال مدة اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية؛ أو
ث. يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد، ما لم يكن خاضعاً لقيود على مبادلته، أو استخدامه لتسوية التزام لمدة اثني عشر شهراً - على الأقل - بعد تاريخ البيانات المالية.
ج. ويتم تصنيف الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

يتم تصنيف الالتزام على أنه التزام متداول عندما يستوفي أياً من الضوابط التالية:

أ. يتوقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية ل (اسم الجهة)؛ أو

ب. يُحتفظ بالالتزام - بشكل رئيس – لغرض المتاجرة؛ أو

ت. يكون الالتزام واجب التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم البيانات؛ أو

ث. ليس لـ (اسم الجهة) حق غير مشروط في أن تُؤجل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً – على الأقل – بعد تاريخ البيانات المالية.

يتم تصنيف الإلتزامات المالية على أنها التزامات متداولة عندما تكون واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، حتى وإن:

أ- كان الأجل الأصلي لفترة أطول من اثني عشر شهراً؛ و

ب- تم إكمال اتفاق لإعادة التمويل، أو لإعادة جدولة الدفعات، على أساس طويل الأجل بعد تاريخ البيانات المالية وقبل اعتماد إصدار البيانات المالية.

تعد بعض الالتزامات المتداولة، مثل التحويلات الحكومية المستحقة، وبعض الاستحقاقات المتعلقة بتكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل الأخرى، جزءاً من رأس المال العامل المستخدم في دورة التشغيل العادية وتصنف مثل هذه البنود التشغيلية على أنها التزامات متداولة حتى ولو كانت واجبة التسوية بعد تاريخ البيانات المالية بأكثر من اثني عشر شهراً.

تصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

4.3. تكاليف الإقتراض

يجب رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل التي تعود مباشرة لاقتناء وإنشاء وإنتاج الأصول المؤهلة والتي تتطلب فترة زمنية هامة حتى تكون جاهزة للاستخدام المحدد لها. يتم تسجيل كافة تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف خلال الفترة التي تتكبد فيها. تتكون تكاليف الاقتراض من التكاليف التمويلية والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الحكومة الاتحادية للحصول على تلك القروض.

تحتسب الفائدة المرسملة باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض بعد تعديلها للقروض المرتبطة بالتطويرات المحددة. عندما ترتبط القروض بتطويرات محددة فإن المبلغ الذي يتم رسملته هو إجمالي الفائدة المتكبدة على تلك القروض ناقصاً أي دخل استثماري ناتج عن استثمارها المؤقت. يتم رسملة الفائدة من بداية أعمال التطوير حتى تاريخ الانتهاء الفعلي، أي عندما يتم الانتهاء من جميع أعمال التطوير بشكل كبير.

يتم التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض إذا كانت هناك فترات توقف طويلة لنشاط التطوير. يتم رسملة تكاليف الاقتراض أيضًا على تكلفة شراء موقع عقار تم اقتنائه خصيصاً لإعادة التطوير، ولكن فقط عندما تكون هناك أنشطة ضرورية جارية لإعداد الأصل لإعادة التطوير.

4.4. المعاملات بالعملات أجنبية

1. العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في بيان المركز المالي باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل الجهات الاتحادية ضمنها ("العملة الوظيفية"). إن بيان المركز المالي معروض بالدرهم الإماراتي الذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للجهات الإتحادية..

2. المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند قياسها مبدئياً. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة، في بيان الأداء المالي.

4.5. البيانات الماليّة الموحّدة

الجهات المسيطر عليها هي الجهات التي تسيطر عليها جهة أخرى. تعتبر جهة أنها مسيطرة (على جهة أخرى) عندما يكون لديها حقوق لمنافع متغيرة أو تتعرض لها من خلال تعاملها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها قدرة التأثير على طبيعة أو قيمة تلك المنافع من خلال استعمال السلطة على تلك الجهة الأخرى.

يتم إعداد بيانات مالية موحّدة باستخدام سياسات محاسبية موحّدة لمحاسبة المعاملات المشابهة والاحداث في ظروف مشابهة. في حالة استخدام جهة في الحكومة الإتحادية لسياسات محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة في البيانات الماليّة الموحّدة، يتم إجراء التعديلات المناسبة على البيانات الماليّة لتلك الجهة عند إعداد البيانات الماليّة الموحّدة وفقا للسياسات المحاسبية الموحّدة للحكومة الإتحادية.

يتم توحيد البيانات الماليّة للجهات الإتحادية من التاريخ الذي تسيطر فيه الحكومة الاتحادية على الجهة الإتحاديّة التابعة أو صدور القرار بإدراجها ضمن نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة إلى التاريخ الذي تفقد فيه تلك السيطرة أو صدور القرار المتعلقة باستبعادها.

يتم الأخذ بالاعتبار خطوات محددة عند اعداد البيانات الماليّة الموحّدة. حيث يتم جمع البنود المتشابهة من الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الايرادات، المصاريف والتدفقات النقدية الخاصة بالجهات المشمولة في نطاق إعداد البيانات المالية الموحدة؛ كما يتم إلغاء القيمة الدفترية لاستثمار وزارة المالية في الجهات التابعة المشمولة في إعداد البيانات الموحدة، مقابل حصة وزارة المالية من صافي أصول الجهة المسيطر عليها؛ ويتم كذلك إلغاء جميع الأصول، الالتزامات، صافي الأصول، الايرادات، المصاريف، والتدفقات النقدية الناتجة عن معاملات تمت بين الجهات المشمولة في إعداد البيانات الموحدة.

4.6. الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة

يتم إظهار الاستثمارات في البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحقق السيطرة أو التأثير الهام أو السيطرة المشتركة "المنشأة الزميلة هي المنشأة التي يكون للمستثمر فيها تأثير هام عليها".
عند الإعتراف الأولي بالإستثمار، يتم قياسه وإثباته بالتكلفة. ويتم قياس وإثبات الاستثمار وإظهاره في الفترات المالية التالية بعد تعديلها بنصيب الجهة المالكة في فائض أو عجز الاستثمار والأرباح الموزعة.

إذا كان لدى الجهة المستثمر فيها أسهماً ممتازة قائمة مجمعة للأرباح يحتفظ بها من قبل أطراف أخرى بخلاف الجهة المستثمرة ومصنفة على أنها أدوات حقوق ملكية، تحسب الجهة المستثمرة نصيبها في فائض أو عجز الجهة المستثمر فيها بعد تعديله بتوزيعات أرباح مثل هذه الأسهم، سواء تم أو لم يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح.

إذا كان نصيب الجهة المستثمرة في عجز الجهة المستثمر فيها يساوي أو يتجاوز نصيبها في الجهة المستثمرة، تتوقف الجهة المستثمرة عن إثبات نصيبها في العجز الإضافي للجهة المستثمر فيها. وتكون حصة الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها هي القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة المستثمر فيها التي تحدد باستخدام طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى أي مصالح طويلة الأجل تشكل في جوهرها جزءًا من صافي استثمار الجهة المستثمرة في الجهة المستثمر فيها.

بعد تخفيض حصة الجهة المستثمرة إلى صفر، يتم تكوين مخصص لمواجهة العجز الإضافي، ويتم إثبات التزام، فقط بقدر ما قد تتكبده الجهة المستثمرة من التزامات نظامية أو ضمنية أو ما قامت به من دفعات نيابةً عن الجهة المستثمر فيها. وإذا حققت الجهة المستثمر فيها فوائضاً في فترات لاحقة، تستأنف الجهة المستثمرة إثبات نصيبها في تلك الفوائض فقط بعد أن يساوي نصيبها من الفوائض نصيبها من العجز الذي لم يتم اثباته.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك إثبات العجز في الجهة المستثمر فيها، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 29 "الأدوات المالية – الإثبات والقياس" لتحديد ما إذا كان من الضروري إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بصافي استثمارها في الجهة المستثمر فيها وأيضاً لتحديد ما إذا كان يجب إثبات أي خسارة إضافية للهبوط في القيمة فيما يتعلق بنصيبها في الجهة المستثمر فيها الذي لا يشكل جزءًا من صافي الاستثمار ومبلغ خسارة هبوط القيمة تلك.

4.7. ممتلكات، الات ومعدات

يتم بيان الممتلكات، الآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة عن انخفاض القيمة، (إن وجدت). تشمل التكلفة التاريخية النفقات المنسوبة مباشرة لإحضار الأصل إلى موقعه ووضعه اللازمين كي يمكن تشغيله على الوجه المستهدف من قبل الجهة الاتحادية.
يتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم؛
- أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام المقصود؛
- التقدير الأولي لتكاليف إزالة الأصل وإرجاع الموقع الموجود فيه إلى حالته الأصلية قبل وضع الأصل.

ويتم قياس الممتلكات، الآلات والمعدات المستحوذة من خلال معاملات غير تبادلية على أساس القيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ والتي تشمل أية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة جاهزة للاستخدام.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى الحكومة الاتحادية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة مرتبطة بالتكاليف اللاحقة ويكون بالإمكان قياس تكلفتها بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الأداء المالي خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، أي عندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

تقوم الجهات الإتحادية بإلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات، ألات ومعدات و/أو أي جزء هام من أي أصل عند الاستبعاد أو عندما لا تكون هناك أية منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة متوقعة من الإستخدام المستمر له. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة من اسبعاد الأصل والذي يتم احتسابه كالفرق بين صافي تحصيلات الإستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي.

تشمل الممتلكات، الآلات والمعدات على الأرصدة المتعلقة بالأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، حيث يتم إدراجها بالتكلفة، على أساس نسبة العمل المنجز بتاريخ إعداد التقرير. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الأصول الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات المعتمدة بالحكومة الاتحادية عند اكتمال بناء الأصل وبداية استخدامه.

يتم استهلاك الممتلكات، الآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي ومباني	10 الى40 سنة
المباني	30 الى 50 سنة
بنية تحتية	8 الى 50 سنة
الأثاث والتركيبات	4الى 7 سنوات
وسائل النقل البري والبحري والجوي	4 الى 20 سنة
الآليات والمعدات	4 إلى 15 سنة
أجهزة الحاسب الآلي والآلات المكتبية	4 الى 5 سنوات
أجهزة الشبكات والربط والخوادم والسيرفرات	4 الى 10 سنوات

4.8. العقارات الاستثمارية

تتكون العقارات الاستثمارية من الأراضي أو المباني المكتملة أو التي تعتبر تحت الإنشاء أو إعادة التطوير المحتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب من الإيجارات أو من زيادة القيمة الرأسمالية أو كليهما.

تقوم الحكومة الاتحادية بالإعتراف بالعقارات الإستثمارية المسيطر عليها كأصل، فقط إذا توفرت الشروط التالية:

أ- عندما يكون من المحتمل تدفق مكاسب إقتصادية مستقبلية أو امكانية خدمة إلى الحكومة الاتحاديّة من هذه الممتلكات؛

ب- عندما يمكن قياس تكلفة القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية بشكل موثوق.

تتم عملية القياس الاولي للعقارات الإستثمارية المستحوذ عليها من خلال معاملات تبادلية على أساس التكلفة والتي تتألف من:

- سعر الشراء بما في ذلك الرسوم المهنية للخدمات القانونية وضرائب نقل الممتلكات وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والحسم.
- أية مصاريف أخرى مباشرة متكبدة لإعداد الأصل للإستخدام المقصود منه كما قررت الإدارة.

للعقارات الإستثمارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال معاملا ت غير تبادلية، تكون تكلفتها هي القيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ.

لا تعترف الحكومة الاتحاديّة بتكاليف الصيانة الإعتيادية / الدورية للعقارات الإستثمارية كجزء من قيمة المبالغ المسجلة ضمن بيان المركز المالي، بل يتم الإعتراف بهذه التكاليف في بيان الأداء المالي عند تكبدها. حيث تشمل تكاليف الصيانة الإعتيادية / الدورية، تكاليف العمال والمواد المستهلكة، وقد تشمل تكاليف القطع الثانوية، والإصلاح والصيانة الروتينية للعقارات الإستثمارية.

تظهر العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي والمشاريع تحت الإنشاء. تحمل مصاريف الإصلاح والصيانة على بيان الأداء المالي عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات التي تزيد من قيمة عمر الأصول ذات الصلة أو تعمل على تمديده بصورة جوهرية

تتكون العقارات الاستثمارية في الحكومة الاتحادية من:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
تحسينات الأراضي والمباني	10 الى40 سنة
المباني	30 الى 50 سنة

يتم التحويل إلى / من العقارات الاستثمارية فقط عند وجود تغير في الاستخدام، بالقيمة الدفترية للعقارات كما في تاريخ إعادة تصنيفها. وإذا أصبحت العقارات المشغولة من قبل الحكومة الاتحادية عقارات استثمارية، يتم المحاسبة عن هذه العقارات وفقاً للسياسة المبينة بموجب ممتلكات، ألات ومعدات حتى تاريخ تغير الاستخدام.

يتم التوقف عن إثبات العقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام، وعند عدم توقع أية فوائد اقتصادية مستقبلية أو إمكانية خدمة من استبعادها. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأداء المالي للفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

4.9. الأصول غير الملموسة

هي أصول ليس لها جوهر مادي وتعود بمنافع إقتصادية وإمكانية خدمة مستقبلية حيث تملكها الجهات الاتحادية لتزويدها بالخدمات أو لتلبية احتياجاتها الإدارية.

يشترط للإعتراف بالأصل غير الملموس:

- إذا كان من المحتمل أن المنافع الإقتصادية المستقبلية أو إمكانية الخدمة المتمثلة في الأصل ستتدفق للجهة الاتحادية؛ و
- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل أو قيمته العادلة بشكل موثوق.

يتم القياس الأولي للأصول غير الملموسة المشتراه من خلال معاملات تبادلية بناء على سعر الشراء الخاص بها، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة إن وجدت، بعد إقتطاع الخصومات والحسومات التجارية؛ وأية تكلفة منسوبة مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود. بينما تكون تكلفة الأصل هي قيمته العادلة في تاريخ الإستحواذ في حالة المعاملات غير التبادلية.

تقوم الحكومة الاتحادية بتقييم ما إذا كان الأصل غير الملموس المطور داخليا يلبي شروط الإعتراف، حيث تقوم الحكومة بتحديد مرحلة البحث ومرحلة التطوير خلال فترة إنشاء أو تطوير الأصل. وعلى هذا الأساس يتم الإعتراف بالمعاملات التي تقوم بها الحكومة خلال كل مرحلة كما يلي:

- مرحلة البحث: يجب على الحكومة الاتحادية عدم الإعتراف بأي أصـــل غير ملموس ناتج من البحث، ويجب الإعتراف بجميع المعاملات على البحث على أنها مصروف.
- مرحلة التطوير: حيث يمكن الإعتراف بـالأصـــل غير الملموس الناشـئ من هذه المرحلة فقط في حال إذا تمكنت الحكومة الاتحادية من التأكد من توفر الشروط التالية:
  - الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع؛
  - نية الحكومة لإكمال الأصل غير الملموس واستعماله أو بيعه؛
  - قدرتها على إستعمال أو بيع الأصل؛
  - قدرة الأصل غير الملموس على توليد منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة؛
  - توفر الموارد الفنية والماليّة، المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير الملموس؛
  - قدرتها على قياس الإنفاق الذي تتمثل في الأصل غير الملموس أثناء تطوره بشكل موثوق.
  - تشمل تكلفة الأصل غير الملموس المولد داخليا كافة الإنفاق الضرورية لإنشاء أو تصنيع أو إعداد أصل قادر على العمل بالأسلوب المقصود من الإدارة.

يتم تسجيل الأُصول غير الملموسة بالتكلفة التاريخية (أو القيمة الاعتبارية) مطروحا منها أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة لإنخفاض القيمة. إذا كان العمر الإنتاجي للأصل محددا، يتم تخصيص المبلغ القابل للإطفاء على أساس القسط الثابت خلال عمره الإنتاجي.

يجب على الحكومة الاتحادية عدم إطفاء الأُصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد. تقوم الحكومة الاتحادية بإجراء اختبار إنخفاض القيمة للأصول غير الملموسة مع الأعمار الإنتاجية غير المحددة وذلك بمقارنة مبلغ الخدمة القابل للاسترداد من الأصل أو قيمة الخدمات المتوقعة، حسبما هو ملائم، مع القيمة الدفترية، وعلى هذا الأساس يجب على الجهة الاتحادية إختبار إنخفاض القيمة لهذه الأُصول سنويا، أو في الحالات التي يكون فيها مؤشر على أن الأُصول غير الملموسة قد تنخفض قيمتها.

يجب على الحكومة الاتحادية إلغاء الإعتراف بالأصل غير الملموس عند الاستبعاد أو عند التوقف عن الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية أو إمكانية الخدمة من إستعماله.

يتم اطفاء الأُصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل منها كما يلي:

تصنيفات رئيسية	معدل الأعمار الإنتاجية
برامج الكمبيوتر	من 4 إلى 5 سنوات
البرامج المطورة داخليا	من 4 إلى 5 سنوات
المواقع الالكترونية	من 4 إلى 5 سنوات

4.10. المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحديد التكلفة باستخدام تعريف محدد لتكاليف بنود المخزون الفردية، في حالة كانت البنود غير قابلة للمبادلة فيما بينها. وفي حالة كانت البنود قابلة للمبادلة فيما بينها، يتم إستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة متوسط التكلفة المرجح.

تشمل تكلفة المخزون، تكاليف الشراء الأصلي ومصروفات الشحن والرسوم الجمركية وغيرها من النفقات التي تم تكبدها لإيصال المخزون إلى حالته ووضعه الراهنين، باستثناء فروقات أسعار الصرف الأجنبي وتكاليف البيع. يتم اقتطاع الخصومات التجارية وأية حسومات أو بنود أخرى مشابهة عند تحديد تكاليف الشراء.

يتم الاعتراف بقيمة أي خسارة انخفاض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق كمصروف في الفترة التي تحدث فيها.

4.11. المخصصات

يتم إثبات المخصص نتيجة لحدث سابق، عندما يترتب على الجهة الاتحادية التزام حالي قانوني أو حكمي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويكون من المرجح أن ينشأ عنه تدفق خارج للمنافع الاقتصادية أو إمكانية خدمة لتسوية الالتزام. لا يتم إثبات مخصصات لقاء الخسائر التشغيلية المستقبلية.

يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية وفقاً لأفضل التقديرات للقيمة الحالية للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزامات الحالية في نهاية فترة التقرير.
يتم مراجعة المخصصات في كل تاريخ تقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي، وإذا لم يعد من المحتمل أن يكون التدفق الصادر للموارد المتمثلة في منافع إقتصادية أو إمكانيات خدمية مطلوباً لتسوية الإلتزام، يتم إلغاء المخصص.

4.12. منافع الموظفين

الالتزامات قصيرة الأجل

إن الالتزامات المتعلقة بالأجور والرواتب، بما في ذلك المنافع غير النقدية والإجازات المتراكمة وتذاكر السفر والمعاشات البدلات الأخرى، المتوقع سدادها بالكامل خلال اثني عشر شهرا بعد انتهاء الفترة التي يقوم فيها الموظفين بتقديم الخدمات ذات العلاقة، يتم إثباتها ضمن مصاريف منافع الموظفين حتى نهاية الفترة المالية، وتقاس بالمبالغ المتوقع دفعها عند تسوية الالتزامات. يتم بيان الالتزامات قصيرة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
يتم رصد مخصص لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ التقريروفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم 49 لسنة 2022 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية
يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن المطلوبات غير المتداولة.

4.13. النقد ومايعادله

تتكون النقدية وما يعادلها من النقد في الصندوق والرصيد لدى المصرف والودائع المصرفية التي تتمتع بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل، صافية من السحوبات المصرفية على المكشوف والودائع الهامشية، إن وجدت.

4.14. مدفوعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

الذمم المدينة هي المبالغ المستحقة من الأطراف عن الخدمات المقدمة، مثل إيرادات إيجار المباني و المخازن التي تمتلك الجهة الاتحادية حق الإنتفاع منها، في سياق العمل المعتاد أو المبالغ المدفوعة مقدماً. إذا كان من المتوقع تحصيلها في خلال سنة واحدة أو أقل، فإنها تصنف على أنها موجودات متداولة. وإذا لم يكن كذلك، فإنها تصنف على أنها موجودات غير متداولة. تُحتسب المبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

4.15. مستحقات وذمم دائنة أخرى

الذمم الدائنة التجارية هي عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من الموردين في سياق العمل الاعتيادي. يتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية كمطلوبات متداولة إذا كانت هذه الذمم مستحقة السداد خلال سنة واحدة أو أقل (أو

خلال دورة التشغيل الاعتيادية للجهة الاتحادية إذا كانت أطول)، وإلا يتم عرضها كمطلوبات غير متداولة.

4.16. الأدوات المالية

تقوم الجهات الاتحاديّة بالإعتراف بالأصول الماليّة أو الإلتزامات الماليّة في بيان المركز المالي فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأداة الماليّة.

يتم إستعمال طريقة المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة عند الإعتراف بالأدوات الماليّة التي يتم تداولها (بيعها أو شراؤها) إستنادا على الطريقة المنتظمة في بيع أو شراء الأصول الماليّة.

عند الاعتراف الأوّلي بالأصول الماليّة أو الإلتزامات الماليّة، يتم قياسها بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة، بإستثناء الإلتزامات الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنيف الأصول الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الأصول المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الأصناف التالية:

- الذمم المدينة: والتي تعتبر أصول مالية ذات قيمة ثابتة أو محدد من الدفعات والتي لا تعتبر متداولة في سوق نشطة و تمثل المبالغ المستحقة من العملاء نظير بيع السلع أو تقديم الخدمات في سياق العمل الاعتيادي. فإذا كان من المتوقع تحصيل هذه الذمم في غضون سنة واحدة أو أقل (أو خلال دورة التشغيل العادية للجهة الاتحادية إذا كانت أطول)، يتم تصنيفها كأصول متداولة. وإذا لم يكن كذلك، يتم عرضها كأصول غير متداولة.

تدرج الذمم المدينة والمدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى بالمبلغ المدفوع مخصوماً منها المبالغ المتوقع عدم تحصيلها.

- الأصول الماليّة المتاحة للبيع: والتي تمثّل الأصول الماليّة غير المشتقة التي لا يمكن تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو كأصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كقروض وذمم مدينة ضمن فئة الأصول الماليّة المتاحة للبيع.

يتم القياس اللاحق للأصول المالية كما يلي:

	أساس القياس اللاحق	القياس اللاحق - التغيرات في القيمة	اختبار انخفاض القيمة
الأصول الماليّة المتاحة للبيع	القيمة العادلة	بيان التغيرات في صافي الأصول	نعم
	التكلفة (إذا كانت القيمة العادلة غير قابلة للقياس بدقة)	بيان الأداء المالي	نعم
الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم
الذمم المدينة	التكلفة المطفأة	بيان الأداء المالي	نعم

يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول الماليّة وتسجيل خسائر انخفاض القيمة فقط عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث واحد أو مجموعة من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف المبدئي بالأصل حيث يكون لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول الماليّة التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.
لا يتم تخفيض قيمة الأصول الماليّة والإعتراف بالخسائر المتوقعة نتيجة الأحداث المستقبلية مهما كانت احتماليتها.

في حالة وجود دليل موضوعي على إنخفاض قيمة الذمم المدينة والمسجلة بالتكلفة المطفأة، تقوم الجهة الاتحاديّة بقياس مبلغ الخسارة بكونه الفرق بين:

- المبلغ الدفتري للأصل عند تاريخ التقييم؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستثناء خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها بإستعمال سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي الذي تم تحديده عند الاعتراف المبدئي.

تقوم الجهات الاتحاديّة بتسجيل قيمة الإنخفاض في قيمة الأصل إمّا:

- مباشرة، من خلال تخفيض القيمة الدفترية للأصل المنخفض؛ أو
- من خلال استخدام حساب منفصل لتسجيل المخصص.

يتم قياس الأصول الماليّة المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مع تسجيل الربح أو الخسارة مباشرة في صافي الأصول. على هذا الأساس، عندما يتم الإعتراف بإنخفاض في القيمة العادلة كخسارة في صافي الأصول، وفي حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة هذا الأصل، تقوم الجهات الاتحاديّة بحذف الخسارة المتراكمة التي قد تم الإعتراف بها في صافي الأصول والإعتراف بها في بيان الأداء المالي على الرغم من عدم وجود إلغاء للإعتراف بهذا الأصل.
يكون مبلغ الخسارة المتراكمة الذي يتم حذفه من صافي الأصول ويتم الإعتراف به في بيان الأداء المالي ، هو الفرق بين:

- تكلفة الاستحواذ (صافية من دفعات المبلغ الأساسي والإطفاء) مطروحا منه أي خسارة انخفاض قيمة على ذلك الأصل المالي المعترف بها سابقا في بيان الأداء المالي؛

- القيمة العادلة الحالية.

يتم التوقف عن إثبات الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصول المالية أو قيامها بتحويل حقوق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية في المعاملة التي يتم من خلالها انتقال جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المالية أو التي لا يتم من خلالها بالتحويل الجوهري أو الإبقاء على جميع مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تصنيف الإلتزامات الماليّة والقياس اللاحق

تشمل الالتزامات المالية كما في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الأصناف التالية:

- ذمم دائنة و أخرى؛
- القروض لأجل

يتم قياس الالتزامات المالية من خلال المبلغ الأصلي المسجل ناقص تسديدات الإلتزام والإطفاء.

تقوم الجهات الإتحادية بالتوقف عن إثبات الالتزامات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزامات التعاقدية أو إلغاءها أو انقضائها.

يتم الاعتراف المبدئي بعقود الضمانات المالية المقدمة بدون إعتبار أو إعتبار دون قيمة عادلة، على أساس القيمة العادلة والتي تُحدَد من خلال مراقبة السعر في سوق نشط، وتقنية تقييم غير متصلة مباشرة بسوق نشط، أو وفقاً لمعيار المعيار الاتحادي "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"

يشمل مخصص إعادة الهيكلة على النفقات المباشرة التي تنجم عن إعادة الهيكلة فقط، وهي كلٌ من:

- النفقات الضرورية التي تستلزمها إعادة الهيكلة
- النفقات غير المرتبطة بالأنشطة المستمرة للمنشأة

تنشأ الالتزامات المحتملة عندما يكون:

- هناك إلتزام محتمل يتأكد وجوده من خلال حدث مستقبلي لا يخضع لسيطرة الجهة الاتحادية
- إلتزام حالي قد، ولكن ربما لا يتطلب تدفق صادر للموارد المتمثلة بالمنافع الإقتصادية أو الإمكانيات الخدمية
- لا يمكن إجراء تقديرات موثوقة بما فيه الكفاية لمبلغ الإلتزام الحالي

تنشأ الأصول المحتملة عندما تكون إحتمالية التدفق الوارد للمنافع الإقتصادية أو إمكانيات الخدمية للجهة الاتحادية أمر مرجح، ولكنه غير مؤكد فعلياً، وحدوثها يعتمد على حدث خارج سيطرة الجهة.

إذا كان تحقيق الإيرادات مؤكداً، فإن الأصول ذات الصلة لا تعتبلا أصولاً محتملة وإنما بتم الاعتراف بالأصول والإيرادات المتعلقة في البيانات المالية.

يتم إثبات التغيرات في القيمة الحالية لإلتزامات المنافع المحددة الناتجة عن تعديلات البرنامج أو تقليص الأيدي العاملة مباشرة في بيان الأداء المالي كتكاليف خدمة سابقة.

تأخذ عملية التقييم الاكتواري بعين الاعتبار أحكام نظام العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية.

4.17. الإيرادات

الإيرادات هي إجمالي التدفقات الواردة للمنافع الاقتصادية وإمكانية الخدمة خلال فترة إعداد البيانات الماليّة، عندما تؤدي تلك التدفقات إلى زيادة في صافي الأصول، والتي لا تمثل مساهمات من المالكين.

تصنف الإيرادات إلى:

- **الإيرادات من المعاملات التبادلية** و التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الجهات الاتحاديّة باستلام أصول أوخدمات أو اطفاء التزامات، وتعطي مباشرة قيمة مساوية تقريبا بشكل نقد أو سلع أو خدمات أواستخدام للأصول.
- **الايرادات من المعاملات غير التبادلية** و التي تنشأ من المعاملات التي تستلم من خلالها الجهات الاتحاديّة قيمة أو أصل أو تخفيض إلتزام منشأة أخرى دون أن تعطي قيمة مساوية في المقابل.

يتم الاعتراف بالإيراد بالقيمة العادلة عندما يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية للجهات الإتحادية ويمكن قياس الإيراد بصورة موثوق فيها بغض النظر عن موعد السداد.

يتم الإعتراف بمعاملات ضمن إيرادات الجهة الاتحادية إذا كانت الجهة تعمل كطرف أصيل وبالتالي تدرج إيراداتها على أساس إجمالي، وإذا كانت تمثل دور الوكيل في المعاملة، فيتم الإعتراف بالإيرادات فقط الناتجة عن أية عمولات مستحقة من الطرف الأصيل. بتحديد الجهة كأصيل، تم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت قد حصلت الجهة الاتحادية على السيطرة على الخدمات المحددة قبل أن يتم تحويلها إلى العميل، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل الطرف المسؤول بشكل أساسي عن الوفاء، ومخاطر المخزون وقدرتها المباشرو غير المباشرة على تحديد السعر.

تشمل إيرادات الجهات الاتحاديّة على:

- الضرائب
- الغرامات والمخالفات والرسوم والتصاريح والمصادرات
- التحويلات
- التحويلات الأخرى – الهدايا والتبرعات
- الخدمات والرسوم و بيع السلع
- إيرادات الإيجار
- الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم

الضرائب

تتمثل في المنافع الاقتصادية مستحقة الدفع أو مدفوعة بشكل اجباري للحكومة الاتحادية وفقا للقوانين و/أو الأنظمة المشرعة لتزويد الحكومة الاتحادية بالإيرادات.

تعترف الحكومة بالإيرادات من الضرائب وما ينتج عنه من أصول عند وقوع الأحداث الخاضعة للضريبة واستيفاء معايير الاعتراف بالأصول.

تقوم الجهات الاتحاديّة بقياس الأصول الناشئة من المعاملات الضريبية بقيمتها العادلة كما في تاريخ الإستحقاق. ويتم قياس الأصول الناشئة من المعاملات الضريبية بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الجهة الاتحاديّة المعنية.

الغرامات والمخالفات والرسوم والتصاريح والمصادرات

تمثل المنافع الإقتصادية أو الخدمات المستقبلية المتوقع أن تقبضها أو تستحقها الجهات الاتحاديّة، وذلك إستنادا على قرارات تحددها محكمة أو هيئة إنفاذ قانونية أخرى نتيجة لقيام فرد أو منشأة بمخالفة القوانين أو الأنظمة. على هذا الأساس، يتم الإعتراف بهذه المعاملات عند إستحقاقها كإيرادات وكذمم مدينة عندما يلبي المبلغ مستحق القبض تعريف الأصل ومعايير الإعتراف به كأصل. يتم قياس الإيراد والذمم المدينة الناشئة من هذه المعاملات بأفضل تقدير لتدفق الموارد إلى الجهة الاتحاديّة.

التحويلات

تعترف الجهات الاتحاديّة بأصل ناشئ عن عملية تحويل، عندما تطابق الموارد المحولة تعريف أصل وتلبي الشروط المتعلقة بالإعتراف به. تقوم الجهة الاتحاديّة بالإعتراف بإلتزام ناتج عن تعاقد حالي ناشئ من معاملة غير تبادلية، عندما تشمل المعاملة علة بنود إشتراطية.

التحويلات الأخرى - الهدايا والتبرعات

تعتبر الهدايا والتبرعات تحويلات طوعية للأصول للحكومة الاتحاديّة من قبل أطرف أخرى (قد يشمل ذلك جهة حكومية أخرى أو جهة دولية أو منشأة أو فرد).

يتم الإعتراف بالإيرادات والأصول من التحويلات الأخرى، نتيجة حدث سابق الذي يؤدي إلى السيطرة على الموارد التي تم تحويلها، ويكون عادة خال من أي بنود إشتراطية. حيث يتم الإعتراف بالأصول والإيراد المتعلقة بالهدايا والتبرعات عند إستيفاء الشروط التالية:

- يكون من المحتمل تدفق منافع إقتصادية مستقبلية أو خدمات مستقبلية متوقعة إلى الجهة الاتحاديّة؛
- يكون من الممكن قياس القيمة العادلة للأصول بشكل موثوق.

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المنقولة من الهدايا والتبرعات بقيمتها العادلة كما في تاريخ الإستحواذ.

تقديم الخدمات وبيع السلع

تنتج الإيرادات من الخدمات والرسوم من خلال تقديم الجهة الاتحاديّة للخدمات خلال الفترة الحالية أو خلال فترة زمنية تمتد أكثر من 12 شهرا.

يتم الاعتراف بالإيرادات بالرجوع الى طريقة نسبة الإنجاز أو إكتمال المعاملة في تاريخ اعداد التقرير يمكن تقدير نتيجة المعاملة بشكل موثوق به عند تحقق الشروط التالية:

- إمكانية قياس قيمة الايراد بشكل موثوق به؛
- إحتمال تدفق المنافع الاقتصادية أو إمكانية الخدمة المرتبطة بالمعاملة الى الجهة الاتحاديّة؛
- إمكانية قياس مرحلة انجاز أو إكتمال المعاملة في تاريخ اعداد التقدير بشكل موثوق به؛
- إمكانية قياس تكاليف إنجاز أو إكتمال المعاملة بشكل موثوق به.

يجب أن يقاس الإيراد من الخدمات بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو المستَحَقة الإستلام، ويتم ذلك عادة بموجب أسلوب نسبة مرحلة الإنجاز.

يتم الاعتراف بالإيرادات من بيع السلع عند استيفاء كافة الشروط التالية:

- أن تكون الجهة الاتحاديّة قد نقلت المخاطر والعوائد لملكية السلع بشكل جوهري الى المشتري؛
- أن لا تحتفظ الجهة الاتحاديّة بالتدخل الإداري المستمر الى الدرجة المرتبطة عادة بالملكية ولا بالسيطرة الفعالة على السلع المباعة؛
- امكانية قياس قيمة الايراد بشكل موثوق به؛
- أن يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية أو امكانية الخدمة المرتبطة بالتعامل الى الجهة الاتحاديّة؛
- أن يتم قياس التكاليف التي تم تكبدها والتي سيتم تكبدها المتعلقة بالمعاملة بشكل موثوق به؛.

لا تعتبر المعاملة بيعا ولا يتم الاعتراف بالإيراد إذا احتفظت الجهة الاتحاديّة بالمخاطر والمنافع الجوهرية للملكية. يتم قياس الايراد من بيع السلع بالقيمة العادلة للموارد المستلمة أو مستحقة الاستلام.

إيرادات الإيجار

تصنف جميع عقود الإيجار بالحكومة الاتحادية (كمؤجر) على أنها عقود إيجار تشغيلية. يجب الاعتراف بإيرادات التأجير على أساس للمخطط الزمني الذي يتم في استنفاد المنافع الإقتصادية من الأصل المؤجر.

الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم

يتم الإعتراف بالفوائد على أساس زمني تناسبي يأخذ في الاعتبار العائد الفعلي على الأصل المالي وتشمل على سبيل المثال الفائدة المقبوضة على الودائع المصرفية، والفائدة من الاستثمارات وغيرها من الفوائد. يتم الاعتراف بحقوق الامتياز بموجب محتوى الاتفاقية؛

يتم الاعتراف بأرباح الأسهم والتوزيعات المماثلة عندما يثبت حق الجهة الاتحاديّة في استلام المقابل المستحق. حيث يثبت حق الجهة الاتحاديّة عندما يتم الإعلان عن التوزيعات وموافقتها من قبل مجلس الادارة . لا يمكن الاعتراف بذمم مدينة وايراد ناتج عن أرباح أسهم في حال لم يتم الاعلان عنها وموافقتها قبل تاريخ اعداد البيانات الماليّة.

يجب أن يقاس الايراد من الفائدة وحقوق الامتياز وأرباح الأسهم بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق الاستلام.

يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية عندما تنخفض قيمة الذمم المدينة، كما يتم تخفيض القيمة الدفترية لقيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل التدفقات النقدية المقدرة المخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأداة وتستمر في إلغاء الخصم كإيرادات فائدة. يتم إثبات إيرادات الفائدة على القروض منخفضة القيمة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

4.18. المنافع الاجتماعية

المنافع الاجتماعية هي تحويلات نقدية تُقدم إلى أفراد محددين و/أو أسر محددة، ممن يستوفون شروط أهلية؛ للتخفيف من تأثير المخاطر الاجتماعية ومعالجة احتياجات المجتمع ككل، يتم إثبات التزام عن خطة المنافع الاجتماعية عندما يكون على الجهة واجب حالي بتدفق خارج للموارد ويكون هذا الواجب ناتج عن حدث سابق؛ ويمكن قياس الواجب الحالي بطريقة تحقق الخصائص النوعية وتأخذ في الحسبان القيود على المعلومات الواردة في التقارير المالية ذات الغرض العام كما هي محددة في إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات الحكومة الاتحادية، يجب إثبات مصروف عن خطة منافع اجتماعية في الوقت نفسه الذي يُثبت فيه التزام عن خطة المنافع الاجتماعية.

إذا سددت الجهة دفعة منافع اجتماعية قبل استيفاء المستفيد لشروط الأهلية للدفعة التالية لا يتم إثبات مصروف عن خطة المنافع الاجتماعية، وبدلا من ذلك تثبت الدفعة المقدمة على أنها أصل في بيان المركز المالي، ما لم يصبح المبلغ غير قابل للرد، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تُثبت مصروفا.

4.19. عقود الإيجار

الجهة كمستأجر

<u>حق استخدام الاصول</u>

عند بدء مدة عقد الإيجار تقوم الجهة الاتحاديّة (المستأجر) بالإعتراف باصل حق الاستخدام وبالتزام ايجار لجميع عقود الإيجار التي تنطبق عليها متطلبات المعيار.

يتم قياس حق استخدام الاصول مبدئيًا بالتكلفة، والتي تشمل القيمة المبدئية لإلتزامات الإيجار، بعد تعديلها بدفعات الإيجار المدفوعة عند أو قبل تاريخ البدء، وأي تكاليف مباشرة مبدئية، بالإضافة إلى التقديرات المتعلقة بتكاليف إعادة الموقع إلى حالته الأصلية، بعد خصم أي حوافز إيجار مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام، أيهما أقصر.

كما تخضع أصول حق الاستخدام لاختبارات انخفاض القيمة ويتم تعديلها عند إعادة قياس إلتزامات الإيجار الناتج عن أي تغيير في شروط العقد أو الافتراضات المستخدمة.

<u>التزامات الإيجار</u>

يتم قياس إلتزامات الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء عقد الإيجار، وذلك باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار. وفي حال تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للجهة كمعدل خصم. وبوجه عام، تستخدم الجهة معدل الاقتراض الإضافي عند قياس إلتزامات الإيجار.

تتوصل الجهة إلى معدل الاقتراض الإضافي من خلال الاستعانة بمعدلات تمويل من جهات تمويل خارجية، مع إجراء التعديلات اللازمة التي تعكس شروط عقد الإيجار ونوع الأصل محل الإيجار.

تشمل دفعات الإيجار المستخدمة في قياس إلتزامات الإيجار ما يلي:

أ- الدفعات الثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الضمنية؛

ب- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها مبدئيًا باستخدام المؤشر أو المعدل الساري في تاريخ بدء عقد الإيجار؛

ج- المبالغ المتوقع سدادها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛

د- سعر الممارسة لخيار الشراء، إذا كانت الجهة متيقنة بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار؛

هـ- دفعات الإيجار المتعلقة بفترة التمديد الاختياري، إذا كانت الجهة متيقنة بشكل معقول من ممارسة خيار التمديد؛

و- غرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار، ما لم تكن الجهة متيقنة بشكل معقول من عدم إنهاء العقد مبكرًا.

قامت الجهة الاتحادية بفصل المكونات الإيجارية وغير الإيجارية لأغراض الاحتساب (حيثما كان ذلك عملياً). وتم احتساب حق استخدام الأصول والتزامات الإيجار باستخدام الدفعات المتعلقة بالمكونات الإيجارية فقط، حيثما ينطبق ذلك.

بعد تاريخ بداية عقد الايجار، تقوم الجهة الإتحادية المستأجرة بقياس التزام الايجار من خلال :

أ- الزيادة في القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزام الايجار؛

ب- التخفيض في القيمة الدفترية لعكس الدفعات التي تمت على الإيجار؛

ت- إعادة قياس القيمة الدفترية لعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الايجار،

بعد تاريخ بداية الايجار، يجب على المستأجر أن يعترف في الأداء المالي بما يلي :

أ- الفائدة على التزام عقد الايجار؛

ب- دفعات الايجار المتغيرة غير المدرجة في قياس التزام الايجار، وذلك في الفترة التي وقع فيها الحدث أو الظرف الذي أدى إلى تلك الدفعات.

كما تتم إعادة قياس إلتزامات الإيجار عند حدوث تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية الناتج عن تغيير في مؤشر أو معدل، أو عند وجود تغيير في تقدير الجهة للمبلغ المتوقع سداده بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو في حال قيام الجهة بتعديل تقييمها بشأن ممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء، أو عند حدوث تعديل جوهري على الدفعات الثابتة للإيجار.

يجب على المستأجر الاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الإيجار كتعديل على أصل حقّ الاستخدام إلا أنه إذا أدّى تطبيق هذا التعديل إلى تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر، وبقيت هناك مبالغ إضافية ناتجة عن إعادة قياس التزام الإيجار، فيجب على المستأجر الاعتراف بأي جزء متبقٍّ في الأداء المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات القيمة المنخفضة

فيما يتعلق بعقود الإيجار قصيرة الأجل التي لا تتجاوز مدة الإيجار فيها 12 شهراً، وكذلك عقود الايجار التي يكون فيها الأصل موضوع العقد ذو قيمة صغيرة ، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات فيجب على الهيئة إعتماد خيار عدم تطبيق متطلبات معيار 43 أي عدم الاعتراف بحق إستخدام أصل أو إلتزامات الإيجار.

في تلك الحالات يجب على الجهة الاعتراف بدفعات الإيجار ذات العلاقة كمصروف إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو على أساس منتظم آخر. ويجب على المستأجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيرا عن نمط منفعة المستأجر.

كمؤجر

يجب على الجهة الاتحاديّة المؤجرة تصنيف كل عقد من عقود الايجار إما كعقد ايجار تشغيلي أو عقد ايجار تمويلي كما يلي:

أ- عقد إيجار تمويلي: هو الإيجار الذي ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل، حيث يمكن أن ينتج عنه نقل للملكية القانونية، عند نهاية فترة العقد.

ب- عقد إيجار تشغيلي: هي جميع عقود الإيجار التي لا تلبي تعريف "عقد إيجار تمويلي"، حيث لا يتم نقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المؤجر للمستأجر.

4.20. المصروفات

المصروفات هي إجمالي الإنخفاض في المنافع الاقتصادية أو امكانية الخدمة خلال فترة التقرير والتي تكون على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك لأصول أو تكبد التزامات والتي يمكن قياسها بشكل موثوق وتؤدي الى انخفاض في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

تتكون المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والرواتب والأجور ومنافع الموظفين والمنافع الاجتماعية والاستهلاك والإطفاء والخدمات الاستشارية والمهنية ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم تحقق منافع اقتصادية مستقبلية وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها على أنها أصل.

4.21. معلومات الميزانية

تعكس الميزانيّة المعتمدة الايرادات أو المقبوضات المتوقع أن تنشأ في فترة الميزانيّة السنوية أو فترة الميزانيّة متعددة السنوات بناءا على الخطط الحالية والظروف الإقتصادية المتوقعة للفترة التي تغطيها الميزانيّة، والمصاريف أو النفقات المعتمدة في قانون ربط الميزانية العامة. تلتزم الجهات الاتحادية بالضوابط القانونية والتنظيمية لصرف ما هو معتمد بالميزانيّة بحيث ترتبط بالمصروفات بحدود الاعتمادات الماليّة المخصصة لها في الميزانيّة المعتمدة وفقا لمخصصات بنود معيّنة، وبالتالي تعتبر الصلاحية المحددة في الميزانيّة المعتمدة هي عموما الحد او السقف القانوني الذي يجب ان تعمل الحكومة الاتحادية ضمنه.

تقوم الجهات الاتحاديّة التي تعد وتعرض البيانات الماليّة على أساس الاستحقاق، بعرض مقارنة المبالغ المقدرة في الميزانيّة المعتمدة وتعديلاتها، مع المبالغ الفعلية كبيان مالي إضافي منفصل في البيانات الماليّة. كما تقوم الجهات الاتحاديّة بتسوية المبالغ الفعلية المفصح عنها على اساس قابل للمقارنة مع الميزانيّة المعدلة، بالمبالغ الفعلية التي تم عرضها في البيانات الماليّة مع تحديد أي اختلافات في الاساس والوقت والمنشأة (كما ينطبق). من شان هذه التسوية ان تعزز بشكل أفضل دور الحكومة الاتحاديّة تجاه واجب المساءلة للعامة، وذلك من خلال تحديد المصادر الرئيسية للاختلاف بين المبالغ الفعلية على اساس الميزانيّة، والمبالغ المعترف بها في البيانات الماليّة.

5. ممتلكات، آلات ومعدات

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2025	**45,165,444,122**	**18,191,986,448**	**852,576,896**	**1,736,620,988**	**2,912,369,080**	**3,899,700,745**	**6,800,313,119**	**20,406,883**	**1,498,000**	**79,580,916,281**
الإضافات	**683,022,805**	**8,558,712**	**127,838,022**	**68,841,068**	**293,978,040**	**339,463,624**	**1,724,314,788**	**1,111,618**	**1,485,191**	**3,248,613,868**
الاستبعادات	**(21,600,337)**	**-**	**(10,619,461)**	**(30,852,612)**	**(45,789,337)**	**(14,669,020)**	**(395,700,567)**	**-**	**-**	**(519,231,334)**
التحويلات / تعديلات	**146,829,195**	**(5,000)**	**(7,182,990)**	**1,061,021**	**41,084,638**	**3,573,116**	**(241,226,590)**	**-**	**-**	**(55,866,612)**
كما في 31 ديسمبر 2025	**45,973,695,785**	**18,200,540,160**	**962,612,467**	**1,775,670,465**	**3,201,642,421**	**4,228,068,465**	**7,887,700,746**	**21,518,501**	**2,983,191**	**82,254,432,201**
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2025	**4,067,899,719**	**8,267,678,053**	**687,127,929**	**1,392,113,852**	**2,523,741,634**	**3,088,215,872**	**-**	**16,973,556**	**303,502**	**20,044,054,117**
استهلاك السنة	**682,115,228**	**587,032,523**	**76,891,476**	**74,802,928**	**151,840,329**	**283,642,035**	**-**	**728,744**	**353,426**	**1,857,406,689**
الاستبعادات	**(7,287,717)**	**-**	**(9,945,643)**	**(30,563,778)**	**(46,418,216)**	**(11,132,991)**	**-**	**-**	**-**	**(105,348,345)**
التحويلات / تعديلات	**16,962,617**	**-**	**(1,350,170)**	**2,228,858**	**1,626,331**	**3,166,690**	**-**	**240**	**-**	**22,634,566**
كما في 31 ديسمبر 2025	**4,759,689,847**	**8,854,710,576**	**752,723,592**	**1,438,581,860**	**2,630,790,078**	**3,363,891,606**	**-**	**17,702,540**	**656,928**	**21,818,747,027**
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2025	**41,214,005,938**	**9,345,829,584**	**209,888,875**	**337,088,605**	**570,852,343**	**864,176,859**	**7,887,700,746**	**3,815,961**	**2,326,263**	**60,435,685,174**
كما في 1 يناير 2025	**41,097,544,403**	**9,924,308,395**	**165,448,967**	**344,507,136**	**388,627,446**	**811,484,873**	**6,800,313,119**	**3,433,327**	**1,194,498**	**59,536,862,164**

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أصول البنية التحتية	الأثاث والتركيبات	وسائل النقل بري وبحري وجوي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	آليات ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	كتب	حيوانات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة										
كما في 1 يناير 2024	45,102,198,002	18,197,854,716	674,838,271	2,431,447,520	2,724,948,089	3,883,516,190	5,465,303,523	19,234,151	850,000	78,500,190,462
الإضافات	524,767,449	-	51,148,543	78,949,479	151,765,876	98,432,965	1,840,179,079	1,172,732	648,000	2,747,064,123
الاستبعادات	(524,989,263)	-	(11,759,795)	(773,550,462)	(34,916,409)	(22,518,154)	(337,235,705)	-	-	(1,704,969,788)
التحويلات / تعديلات	63,467,934	(5,868,268)	138,349,877	(225,549)	70,571,524	(59,730,256)	(167,933,778)	-	-	38,631,484
كما في 31 ديسمبر 2024	45,165,444,122	18,191,986,448	852,576,896	1,736,620,988	2,912,369,080	3,899,700,745	6,800,313,119	20,406,883	1,498,000	79,580,916,281
الاستهلاك المتراكم										
كما في 1 يناير 2024	3,424,272,527	7,684,954,267	567,614,474	2,091,152,640	2,360,412,342	2,481,853,906	-	16,218,148	187,374	18,626,665,678
استهلاك السنة	714,572,842	583,167,062	67,989,920	70,631,020	139,962,027	580,819,497	-	755,408	116,128	2,158,013,904
الاستبعادات	(78,437,885)	-	(11,556,904)	(769,672,501)	(30,637,823)	(22,056,493)	-	-	-	(912,361,606)
التحويلات / تعديلات	7,492,235	(443,276)	63,080,439	2,693	54,005,088	47,598,962	-	-	-	171,736,141
كما في 31 ديسمبر 2024	4,067,899,719	8,267,678,053	687,127,929	1,392,113,852	2,523,741,634	3,088,215,872	-	16,973,556	303,502	20,044,054,117
صافي القيمة الدفترية										
كما في 31 ديسمبر 2024	41,097,544,403	9,924,308,395	165,448,967	344,507,136	388,627,446	811,484,873	6,800,313,119	3,433,327	1,194,498	59,536,862,164
كما في 1 يناير 2024	41,677,925,475	10,512,900,449	107,223,797	340,294,879	364,535,747	1,401,662,284	5,465,303,525	3,016,003	662,626	59,873,524,785

6. عقارات استثمارية

	أراضي	عقارات تجارية	المجموع
	درهم	درهم	درهم
التكلفة			
كما في 1 يناير 2025	**83,920,000**	**106,277,000**	**190,197,000**
الإضافات	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2025	**83,920,000**	**106,277,000**	**190,197,000**
الاطفاء المتراكم			
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2025	**-**	**54,235,187**	**54,235,187**
إطفاء السنة	-	6,006,925	6,006,925
كما في 31 ديسمبر 2025	**-**	**60,242,112**	**60,242,112**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**83,920,000**	**46,034,888**	**129,954,888**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2025	**83,920,000**	**52,041,813**	**135,961,813**

	أراضي	عقارات تجارية	المجموع
	درهم	درهم	درهم
التكلفة			
كما في 1 يناير 2024	**21,260,000**	**106,277,000**	**127,537,000**
الإضافات	62,660,000	-	62,660,000
كما في 31 ديسمبر 2024	**83,920,000**	**106,277,000**	**190,197,000**
الاطفاء المتراكم			
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2024	-	**48,083,925**	**48,083,925**
إطفاء السنة	-	6,151,262	6,151,262
كما في 31 ديسمبر 2024	**-**	**54,235,187**	**54,235,187**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	**83,920,000**	**52,041,813**	**135,961,813**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	**21,260,000**	**58,193,075**	**79,453,075**

7. أصول إيجار تمويلي

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2025	-	470,852	277,336	748,188
الإضافات	-	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2025	**-**	**470,852**	**277,336**	**748,188**
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2025	-	49,529	277,336	**326,866**
استهلاك السنة		117,713	-	117,713
كما في 31 ديسمبر 2025	**-**	**167,242**	**277,336**	**444,579**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**-**	**303,610**	**-**	**303,610**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2025	-	421,322	-	421,322

	مباني وتحسينات مباني وأراضي	أجهزة حاسب آلي ومعدات مكتبية	وسائل النقل بري وبحري وجوي	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
القيمة الحالية للدفعات المستقبلية				
كما في 1 يناير 2024	-	-	277,336	277,336
الإضافات	-	470,852	-	470,852
كما في 31 ديسمبر 2024	-	470,852	277,336	748,188
الاستهلاك المتراكم				
كما في 1 يناير 2024	-	-	277,336	277,336
استهلاك السنة	-	49,530	-	49,530
كما في 31 ديسمبر 2024	**-**	49,529	277,336	**326,866**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	-	421,322	-	421,322
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	-	-	-	-
كما في 1 يناير 2024	-	-	277,336	277,336

8. أصول امتياز تقديم الخدمات

قامت جامعة الإمارات العربية المتحدة بتقييم العقد المبرم مع شركة مبادلة للتنمية – عقد بناء وتملك وتشغيل ونقل الملكية (BOT) ليكون ترتيبا لامتياز تقديم الخدمات، وقد استندت الجامعة في ذلك إلى عدة عوامل أبرزها أنه يتم إستخدام هذه المباني في توفير الخدمات العامة.

ويحدد العقد المبرم مع شركة مبادلة (المشغل) سعرا ثابتا للبنية التحتية في شكل رسوم توافر (Availability Cost)، وأن ملكية المباني ستعود إلى الجامعة في نهاية فترة الامتياز ومدتها 25 عاما. وتتصرف الجامعة باسم الحكومة الاتحادية بوصفها مانحا في هذا الترتيب المتعلق بامتياز تقديم الخدمات.

القياس الأولي للالتزامات المتعلقة بامتياز تقديم الخدمات وأصول امتياز تقديم الخدمات:

تم تقدير القيمة الحالية لالتزامات امتياز الخدمات استنادا إلى التدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بترتيب امتياز الخدمات، يتضمن هذا التقدير افتراضات حول التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الفائدة السوقية وعوامل أخرى ذات صلة. ولغرض حساب القيمة الحالية لالتزامات امتياز تقديم الخدمات، استخدمت الجامعة معدل سعر فائدة (EIBOR) بالإضافة إلى نسبة الهامش المضافة على سعر الفائدة من قبل المشغل، ليصبح المعدل المستخدم لحساب القيمة الحالية بنسبة 5.80%.

تم إنشاء التزام تقديم الخدمات بنا على المدفوعات الفعلية للمشغل حتى 31 ديسمبر 2022 وتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بناء على الرسوم السنوية التي تم تقديرها من قبل المشغل.

قامت الجامعة بالإفصاح عن أصول امتياز تقديم الخدمات كفئة منفصلة واعترفت أيضا في المقابل بالتزام مالي بقيمة متساوية. وينشأ الالتزام المالي من المدفوعات المستحقة على الجامعة بموجب شروط ترتيبات امتياز الخدمة.

	مباني	المجموع
	درهم	درهم
التكلفة		
كما في 1 يناير 2025	2,654,874,861	2,654,874,861
الإضافات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2025	2,654,874,861	2,654,874,861
الاستهلاك المتراكم		
كما في 1 يناير 2025	849,559,955	849,559,955
استهلاك السنة	53,097,497	53,097,497
كما في 31 ديسمبر 2025	**902,657,452**	**902,657,452**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**1,752,217,409**	**1,752,217,409**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2025	**1,805,314,906**	**1,805,314,906**

	مباني	المجموع
	درهم	درهم
التكلفة		
كما في 1 يناير 2024	2,654,874,861	2,654,874,861
الإضافات	-	-
كما في 31 ديسمبر 2024	2,654,874,861	2,654,874,861
الاستهلاك المتراكم		
كما في 1 يناير 2024	796,462,458	796,462,458
استهلاك السنة	53,097,497	53,097,497
كما في 31 ديسمبر 2024	849,559,955	849,559,955
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	**1,805,314,906**	**1,805,314,906**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	**1,858,412,403**	**1,858,412,403**

الإلتزامات المتعلقة بترتيبات امتياز الخدمة:

كانت إجمالي الالتزامات المتعلقة بترتيبات امتياز تقديم الخدمة المدرجة في بيان المركز المالي على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	
الالتزامات المتعلقة بترتيبات امتياز تقديم الخدمة		
كما في 1 يناير	**489,872,182**	519,157,217
مصروفات الفوائد	**28,436,573**	30,136,539
المدفوعات خلال السنة	**(59,259,219)**	(59,421,574)
كما في 31 ديسمبر	**459,049,536**	489,872,182

التدفقات النقدية لترتيبات امتياز تقديم الخدمة:

يوضح الجدول التالي التزامات الجامعة المستقبلية المتعلقة بترتيبات امتياز تقديم الخدمة:

	الإلتزامات التعاقدية الإجمالية	إلتزامات لسنة أو أقل	إلتزامات بين سنة وخمس سنوات	التزامات أكثر من خمس سنوات
كما في 31 ديسمبر 2025 – درهم	**627,498,307**	**59,259,219**	**237,199,231**	**331,039,857**
كما في 31 ديسمبر 2024 – درهم	**686,757,526**	**59,259,219**	**237,199,231**	**390,299,076**

9. حق إستخدام الأصول

	مباني وأراضي	وسائل النقل بري وبحري وجوي	آلات ومعدات	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2025	-	-	-	-
الإضافات	739,859,730	177,376,006	92,894,595	1,010,130,332
كما في 31 ديسمبر 2025	**739,859,730**	**177,376,006**	**92,894,595**	**1,010,130,332**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2025	-	-	-	-
إطفاء السنة	184,769,515	56,893,481	7,671,487	249,334,483
كما في 31 ديسمبر 2025	**184,769,515**	**56,893,481**	**7,671,487**	**249,334,483**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**555,090,215**	**120,482,525**	**85,223,109**	**760,795,849**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2025	-	-	-	-

10. الأصول غير الملموسة

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومو اقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2025	2,121,083,050	684,364,449	111,731,916	2,917,179,415
الإضافات	364,058,517	22,484,546	42,704,540	429,247,603
الاستبعادات	(21,661,213)	(44,261,894)	(1,233,293)	(67,156,400)
التحويلات / تعديلات	23,072,600	(1,221,868)	(14,884,669)	6,966,063
كما في 31 ديسمبر 2025	**2,486,552,954**	**661,365,233**	**138,318,494**	**3,286,236,681**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2025	1,206,800,908	608,861,387	-	1,815,662,295
إطفاء السنة	350,095,328	33,942,098	-	384,037,426
الاستبعادات	(18,579,347)	(43,101,777)	-	(61,681,124)
التحويلات / تعديلات	(1,763,685)	(2,053,305)	-	(3,816,990)
كما في 31 ديسمبر 2025	**1,536,553,204**	**597,648,403**	**-**	**2,134,201,607**
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	**949,999,750**	**63,716,830**	**138,318,494**	**1,152,035,074**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2025	**914,282,142**	**75,503,062**	**111,731,916**	**1,101,517,120**

	برامج حاسب آلي	تطبيقات ومو اقع الكترونية	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	درهم	درهم	درهم	درهم
التكلفة				
كما في 1 يناير 2024	**1,569,159,309**	**652,990,871**	**65,724,157**	**2,287,874,337**
الإضافات	**368,053,794**	**22,984,312**	**98,541,764**	**489,579,870**
الاستبعادات	**(8,104,549)**	**(39,071)**	-	**(8,143,620)**
التحويلات / تعديلات	**191,974,496**	**8,428,337**	**(52,534,005)**	**147,868,828**
كما في 31 ديسمبر 2024	**2,121,083,050**	**684,364,449**	**111,731,916**	**2,917,179,415**
الاطفاء المتراكم				
الاطفاء المتراكم كما في 1 يناير 2024	**892,194,973**	**480,084,491**	-	**1,372,279,464**
إطفاء السنة	289,964,690	126,778,504	-	416,743,194
الاستبعادات	(337,557)	(22,220)	-	(359,777)
التحويلات / تعديلات	24,978,802	2,020,612	-	26,999,414
كما في 31 ديسمبر 2024	1,206,800,908	608,861,387	-	1,815,662,295
القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	**914,282,142**	**75,503,062**	**111,731,916**	**1,101,517,120**
القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2024	**676,964,335**	**172,906,380**	**65,724,157**	**915,594,872**

11. استثمارات تتم المحاسبة عنها بموجب طريقة حقوق الملكية

	نسبة الملكية	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 1 يناير 2025	تعديلات رصيد بداية الفترة	إضافات (استبعادات)	توزيعات أرباح	الحصة في الأرباح (الخسائر)	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025
			درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
الشركة العربية للتعدين	20.20%	تأثير هام	**1,080,011,925**	(8,997,294)		(7,419,460)	285,997,499	**1,349,592,670**
الاتحاد للقطارات	30.00%	تأثير هام	**6,547,072,787**	82,596,113	677,652,813		(48,731,100)	**7,258,590,613**
الهيئة العامة للطيران المدني	100.00%	سيطرة	**889,539,000**				210,256,656	**1,099,795,656**
مؤسسة الامارات العقارية	100.00%	سيطرة	**483,789,835**		(483,955,494)		(70,000)	**(235,659)**
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	100.00%	سيطرة	**263,743,261**			(110,000,000)	214,517,001	**368,260,262**
شركة الاتحاد لائتمان الصادرات	50.00%	سيطرة	**39,854,733**	335,454			(11,237,679)	**28,952,508**
جهاز الإمارات للإستثمار	100.00%	سيطرة	**165,453,283,464**	4,948,108,536	650,000,000	(5,594,346,818)	30,129,564,000	**195,586,609,182**
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	100.00%	سيطرة	**37,359,637,023**		287,166	(4,000,000,000)	34,947,000,000	**68,306,924,189**
مصرف الامارات للتنمية	100.00%	سيطرة	**6,378,972,000**	60,173,000	50,000,000		404,657,000	**6,893,802,000**
مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (CERT)	100.00%	سيطرة	680,114,939	-	56,940,060	(483,814,207)	14,331,925	267,572,717
مركز الرعاية اليومية	100.00%	سيطرة	1,060,605	-	-	-	253,493	1,314,098
الإجمالي			**219,177,079,572**	**5,082,215,809**	**950,924,545**	**(10,195,580,485)**	66,146,538,795	**281,161,178,236**

	نسبة الملكية	طبيعة العلاقة	الرصيد كما في 1 يناير 2024	تعديلات رصيد بداية الفترة	إضافات (استبعادات)	توزيعات أرباح	الحصة في الأرباح (الخسائر)	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024
			درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
الشركة العربية للتعدين	20.20%	تأثير هام	1,109,620,448	(91,374,469)	-	(7,419,262)	69,185,209	1,080,011,926
الاتحاد للقطارات	30.00%	تأثير هام	5,511,683,448	(156,048)	1,099,237,187	-	(63,691,800)	6,547,072,787
الهيئة العامة للطيران المدني	100.00%	سيطرة	681,765,074	41,275,926	-	-	166,498,000	889,539,000
مؤسسة الامارات العقارية	100.00%	سيطرة	480,647,337	-	3,162,410	-	(19,912)	483,789,835
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	100.00%	سيطرة	209,110,760	-	-	(120,000,000)	174,632,501	263,743,261
شركة الاتحاد لائتمان الصادرات	50.00%	سيطرة	53,534,498	(735,105)	-	-	(12,944,661)	39,854,733
جهاز الإمارات للإستثمار	100.00%	سيطرة	164,446,999,920	6,623,973,080	650,000,000	(5,090,450,536)	(1,177,239,000)	165,453,283,464
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	100.00%	سيطرة	25,440,636,900	123	-	(6,177,000,000)	18,096,000,000	37,359,637,023
مصرف الامارات للتنمية	100.00%	سيطرة	5,994,803,000	-	50,000,000	-	334,169,000	6,378,972,000
مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب (CERT)	100.00%	سيطرة	669,593,376	-	150,000	(28,731,648)	39,103,211	680,114,939
مركز الرعاية اليومية	100.00%	سيطرة	537,160	-	-	-	523,445	1,060,605
الإجمالي			**204,598,931,921**	**6,572,983,507**	**1,802,549,597**	**(11,423,601,446)**	17,626,215,993	**219,177,079,572**

جهاز الإمارات للإستثمار

كانت الحركة في رصيد إستثمار الحكومة في جهاز الإمارات للاستثمار كما يلي:

1- تسوية الرصيد بقيمة الأرباح النهائية الخاصة بالسنة المالية 2024، حيث إنه عند إعداد البيانات المالية ل "مصروفات اتحادية أخرى 198" عن السنة المالية 2024، تم الاستناد إلى مسودة البيانات المالية للجهاز وليس البيانات المالية النهائية حيث كان الأثر النهائي 4.9 مليار درهم بالزيادة كصافي أرباح الجهاز والذي تم تعديله في سنة 2025 بحيث تم رفع قيمة الاستثمار في الجهاز

2- قيمة الإستثمار التحويلات التي تمت للجهاز عن السنة المالية 2024 بقيمة 650,000,000.

3- توزيعات الأرباح المستلمة من الجهاز بواقع 5.6 مليار درهم.

4- كما حقق الجهاز أرباح عن السنة المالية 2025 بقيمة 30.1 مليار درهم كما هو مدرج في مسودة البيانات المالية للجهاز.

مؤسسة الإمارات العقارية

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وتكليف وزارة المالية بسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية والذي تم من خلاله ما يلي:

قيام وزارة المالية خلال سنة 2022 بتغطية نفقات مؤسسة الإمارات العقارية من خلال تحويلات خلال السنة بالإضافة إلى سداد قرض مصرف الإمارات للتنمية. وحيث أن مؤسسة الامارات العقارية هي إستثمار لدى وزارة المالية، فتم معالجة كافة التحويلات من خلال الإعتراف بها كإستثمارات إضافية ضمن "مصروفات اتحادية أخرى". بقيمة 313,790,226 درهم في سنة 2022 كما بلغت صافي قيمة التحويلات التي تمت من وزارة المالية للمؤسسة قيمة 77,611,491 درهم خلال سنة 2023 و مبلغ 3,162,409 درهم خلال سنة 2024. أما في سنة 2025، فقد تم القيام بتحويلات نقدية بواقع 10,115,587 درهم، إضافة إلى قيام إقفال قيمة المشاريع التي تم تحويلها من المؤسسة للجهات الإتحادية المعنية عن طريق وزارة المالية وذلك بواقع 494,049,724 درهم موزعة كالتالي:

الجهة – المبنى	التكلفة الإنشائية – درهم
مبنى وزارة الموارد البشرية والتوطين - دبي	176,181,209
مبنى المجلس الوطني الاتحادي - دبي	120,941,048
مبنى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - دبي	110,072,087
مبنى وزارة الداخلية - أبوظبي	86,855,379.82
الإجمالي	**494,049,724**

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

تم إستلام البيانات المالية للسنة المالية النهائية للسنة المالية 2025 من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حقق المصرف أرباح إجمالية ضمن بيان الدخل الشامل بقيمة 35 مليار درهم لسنة 2025 ، حيث يتكون صافي الأرباح من:

1. صافي ربح السنة بقيمة 18.1 مليار درهم
2. الأرباح الشاملة الأخرى 16.8 مليار درهم نتيجة الأرباح المحققة عن إرتفاع القيمة السوقية لإستثمارات المصرف المصنفة بالقيمة العادلة

قام المصرف المركزي بتخصيص توزيع أرباح بقيمة 4 مليار درهم والإعتراف بها كإلتزام توزيعات أرباح لوزارة المالية وذلك بحسب التوجيهات الواردة من قبل سمو نائب رئيس الدولة بحسب الكتاب الوارد من ديوان الرئاسة، وعليه قامت الوزارة بتخفيض الإستثمار والإعتراف بالمبلغ كمستحقات من المصرف المركزي.

12. برنامج سندات الدين العام

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم مدينة)		
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للإستثمار - سندات	36,591,316,694	36,579,482,543
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(4,554,397)**	-
مبالغ مستحقة على جهاز الإمارات للإستثمار – سندات (بالصافي)	**36,586,762,297**	**36,579,482,543**
الجزء الغير متداول	36,591,316,694	36,579,482,543
الجزء المتداول	-	-
الفائدة المستحقة على جهاز الإمارات للإستثمار كما في 31 ديسمبر	388,224,749	520,536,310
سندات غير متداولة محملة بفائدة (ذمم دائنة)		
سندات بالقيمة الإسمية	63,580,000,000	60,180,000,000
خصم إصدار	(224,812,305)	(267,877,947)
علاوة اصدار	101,314,332	37,772,686
مبالغ مستحقة للمستثمرين – سندات (الصافي)	**63,456,502,027**	**59,949,894,739**
الجزء الغير متداول	59,068,710,700	53,465,295,170
الجزء المتداول	4,387,791,327	6,484,599,569
الفائدة المستحقة للمستثمرين كما في 31 ديسمبر	649,722,096	734,146,295
***إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق**		
سندات خزينة أمريكية من خلال مصرف الإمارات المركزي	-	20,960,022,001
	-	**20,960,022,001**
***إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**		
المحفظة الإستثمارية المدارة من قبل جهاز الإمارات للإستثمار	24,958,382,967	-
	24,958,382,967	-

خلال النصف الأول من السنة المالية 2025، أبرمت الحكومة اتفاقية لإنشاء محفظة استثمارية تُدار من قبل جهاز الإمارات للاستثمار، بحيث تُخصص العوائد المتحققة من هذه المحفظة لسداد الفوائد المستحقة على الدين العام الداخلي (السندات المصدرة بالدرهم الإماراتي). وقد بلغت القيمة السوقية للمحفظة الاستثمارية لدى جهاز الإمارات للاستثمار 24.9 مليار درهم، وتم تكوينها عبر تحويل استثمارات الحكومة في سندات الخزينة الأمريكية، التي كانت تُدار سابقاً من قبل المصرف المركزي، إلى جهاز الإمارات للاستثمار بغرض بناء هذه المحفظة والذي تم في شهر مايو 2025، بالإضافة إلى تحويل التدفقات النقدية الناتجة عن إصدار الدين العام الداخلي لتلك المحفظة.

13. إستثمارات متاحة للبيع

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	2,273,000,000	936,615,000
الشركة العربية البحرية لنقل البترول	399,100,000	260,288,438
الشركة العربية للخدمات البترولية	10,900,000	22,092,000
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	1,900,000	1,348,909
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	225,200,000	85,541,706
الشركة العربية للصناعات الدوائية	69,000,000	83,212,648
مؤسسة الخليج للاستثمار	1,789,000,000	1,285,375,000
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	479,900,000	131,049,490
بنك الخليج الدولي	31,800,000	40,213,875
شركات أخرى	-	59,748,360
المجموع	**5,279,800,000**	**2,905,485,426**

تطبيقا لمتطلبات معيار محاسبة الاستحقاق في الحكومة الاتحادية رقم (41) "الأدوات المالية المطبق للمرة الأولى خلال السنة المالية 2025، والذي يتطلب تصنيف الأدوات المالية "الأصول المالية المتاحة للبيع" بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث تم تقييم هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة مع بداية السنة المالية 2025، وبلغت القيمة العادلة لهذه الإستثمارات مبلغ 5.3 مليار درهم مع نهاية السنة المالية 2025. كما تم الإعتراف بقيمة إحتياطي إعادة تقييم لهذه الإستثمارات بقيمة 2.4 مليار درهم.

<u>توزيعات الأرباح المحصلة من الإستثمارات المتاحة للبيع خلال السنة المالية 2025</u>

- المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية 2,181,090 درهم إماراتي
- مؤسسة الخليج للإستثمار 110,190,000 درهم إماراتي
- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية 7,461,246 درهم إماراتي
- الشركة العربية البحرية لنقل البترول 5,206,478 درهم إماراتي

14. المخزون

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
مواد طبية وأدوية	366,873,927	403,782,005
قطع غيار ومواد متنوعة	45,181,468	37,373,269
معدات أمنية	44,287,378	50,057,702
المجموع قبل انخفاض القيمة	**456,342,773**	**491,212,976**
يطرح: مخصص المخزون بطيْ الحركة	-	-
المجموع	**456,342,773**	**491,212,976**

15. ذمم مدينة وأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
ذمم مدينة	5,393,404,578	4,987,514,210
أمانات	28,818,373	23,993,754
مصاريف مدفوعة مقدماً	665,152,613	612,103,055
مبالغ مدفوعة مقدماً للموردين	315,562,114	203,548,519
قروض وسلف للموظفين	156,365,761	137,399,865
جاري السفارات والقنصليات	11,648,917	948,559,280
فوائد مستحقة على الودائع	254,907,666	77,359,778
فوائد مستحقة على الإستثمار في سندات الخزينة الأمريكية	-	92,562,619
فوائد مستحقة على القروض	59,526,487	59,206,452
ذمم مدينة أخرى*	184,638,178	3,094,430,988
المجموع قبل مخصص انخفاض القيمة	**7,070,024,687**	**10,236,678,520**
يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها / مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(2,235,996,837)	(525,383,273)
المجموع	**4,834,027,850**	**9,711,295,247**

* يشمل رصيد الذمم المدينة الأخرى أرصدة مستلمة من قبل الجهات الاتحادية والتي تم الاعتراف بها كمدفوعات تحت التسوية. على سبيل المثال، يشتمل كل من رصيد 31 ديسمبر 2024 أمانات المحاكم المستلمة من قبل وزارة العدل بقيمة بلغت 2 مليار درهم والتي قامت وزارة العدل بإعادة تصنيفها ضمن النقد وما يعادله خلال السنة المالية 2025.

15-1-حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال السنة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
رصيد المخصص أول الفترة كما في 1 يناير	**525,383,273**	**497,449,149**
الإضافات على المخصصات	1,710,613,564	27,934,124
عكس المخصصات	-	-
رصيد المخصص نهاية الفترة كما في 31 ديسمبر	**2,235,996,837**	**525,383,273**

16. الأطراف ذات علاقة

مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
حقوق إمتياز مستحقة من شركات الاتصالات	9,420,769,012	6,951,064,012
مبالغ مستحقة من جهاز الإمارات للإستثمار –فوائد من السندات	388,224,750	520,536,310
مبالغ مستحقة من جهاز الامارات للاستثمار - تكاليف إصدار السندات		-
مبالغ مستحقة من مواصلات الأمارات	202,339,041	303,508,561
توزيعات أرباح مستحقة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	4,000,000,000	6,177,000,000
مستحق عن توزيعات أرباح معلنة من الشركة العربية للتعدين	7,419,460	7,419,262
ذمم مدينة من الهيئة الاتحادية للضرائب	1,242,003	472,870
مبالغ مستحقة من الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	4,688,442	1,698,612
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة أخرى	359,592,067	193,788,801
المجموع	**14,384,274,775**	14,155,488,428

مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية	210,665,073	90,258,211
مبالغ مستحقة لديوان الرئاسة عن فوائض تنفيذ ميزانية الديوان المخصصة للجهات الاتحادية	398,469	190,134,169
الهيئة الإتحادية للضرائب – الفوائد المستحقة عن تسهيلات إيداع الليلة الواحدة	922,471	-
حكومة أبوظبي – عن فوائض تنفيذ قطاع العمليات المدرسية (أبوظبي)	127,579,883	-
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة أخرى	273,247,799	38,126,403
المجموع	**612,813,695**	**318,518,783**

17. النقد وما يعادله

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
النقدية والسلف النثرية	13,604,759	11,475,792
حسابات بنكية لدى المصرف المركزي – تسهيلات إيداع الليلة الواحدة	96,756,136,178	44,916,908,580
حسابات بنكية لدى بنوك تجارية	16,218,035,954	11,586,262,402
ودائع قصيرة الأجل	12,936,260,891	9,905,354,719
المجموع	**125,924,037,782**	**66,420,001,492**

18. القروض

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2025 درهم	31 ديسمبر 2024 درهم
قروض مدينة				
مصرف الامارات للتنمية	%4.37	يناير 2029	**2,800,000,000**	**2,800,000,000**
قروض مستحقة من المواطنين - برنامج الشيخ زايد			**9,379,346,114**	**10,582,004,384**
(مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة)			(2,938,617,952)	-
المجموع			**9,948,304,491**	**13,382,004,384**

تم تقسيم القروض المدينة كالتالي:

الجزء غير المتداول	**9,240,728,161**	**12,537,240,987**
الجزء المتداول	**707,576,330**	**844,763,397**

	سعر الفائدة الفعلي (%)	تاريخ الاستحقاق	31 ديسمبر 2025 درهم	31 ديسمبر 2024 درهم
قروض دائنة				
قرض لصالح دائرة مالية أبوظبي*	لا يوجد	ديسمبر 2033	150,000,000	168,750,000
قروض مستحقة لصندوق ابوظبي للتنمية *	%2.75 - %5 متوسط معدل سنوي	ديسمبر 2036	521,341,092	602,353,992
قروض لصالح مصرف الإمارات للتنمية عن برنامج الشيخ زايد للإسكان	%5.147 سنوياً	ديسمبر 2027	1,692,125,001	1,225,965,000
المجموع			**2,363,466,093**	**1,997,068,992**

* خلال سنة 2022، و استنادًا لقرار مجلس الوزراء رقم (8/9و) لسنة 2021 في جلسته رقم (8) بتاريخ 12 اكتوبر 2021 بشأن إلغاء مؤسسة الإمارات العقارية وسداد الالتزامات المالية المترتبة على إنشاء وشراء مقرات الجهات الاتحادية (وزارة الخارجية) ، قامت الوزارة بالإعتراف بقيمة الإلتزامات المترتبة على القروض لدى وزارة الخارجية والتي تم اقتراضها سابقا بهدف تمويل مشاريع إنشاء وشراء عدد من مقراتها. تنقسم القروض المنقولة إلى عدد 1 قرض بدون فائدة من دائرة مالية أبو ظبي، وعدد 3 قروض من صندوق أبو ظبي للتنمية بمعدل فائدة يتراوح ما بين 2.75% إلى 5%.

تم تقسيم الرصيد بين الجزء المتداول من القروض الدائنة والتي تستحق السداد خلال السنة المالية 2026 والجزء غير المتداول الذي يستحق سداده بعد أكثر من 12 شهر كالتالي:

	الجزء المتداول - درهم 2025	الجزء المتداول - درهم 2024	الجزء غير المتداول – درهم	الجزء المتداول - درهم 2024
قرض لصالح دائرة مالية أبو ظبي*	**18,750,000**	18,750,000	**131,250,000**	150,000,000.00
قروض مستحقة لصندوق ابوظبي للتنمية *	**81,033,101**	81,023,000	**440,307,992**	521,330,992
قروض لصالح مصرف الإمارات للتنمية عن برنامج الشيخ زايد للإسكان	**413,000,000**	532,405,000	**1,279,125,001**	693,560,000
المجموع	**512,783,101**	632,167,899	**1,850,682,993**	1,364,901,093

19. التزامات تأجير تمويلي

	31 ديسمبر 2025 درهم	31 ديسمبر 2024 درهم
المبالغ المستحقة الدفع بموجب عقود تأجير التمويلي	**566,119**	**363,438**
تسدد الالتزامات المستحقة الدفع عن معاملات التأجير التمويلي على النحو التالي:		
– الدفعات المستحقة خلال سنة – (متداولة)	566,119	363,438
– الدفعات المستحقة بعد سنة وحتى خمس سنوات – (غير متداولة)	-	-
– الدفعات المستحقة بعد خمس سنوات – (غير متداولة)	-	-
	566,119	**363,438**

20. إلتزامات عقود الإيجار

	31 ديسمبر 2025 درهم	31 ديسمبر 2024 درهم
الرصيد الإفتتاحي في 1 يناير 2025	**764,322,557**	-
الفائدة على التزامات عقود الايجار	35,782,024	-
الإضافات (عقود جديدة خلال السنة)	188,415,855	-
المدفوعات	(283,750,657)	-
الرصيد الإفتتاحي في 31 ديسمبر 2025	**704,769,779.95**	-
وتستحق التزامات عقود الايجار (غير المخصومة) كما يلي:		
مستحقة خلال 12 شهراً	239,863,943	-
مستحقة بعد 12 شهراً	631,044,359	-

21. الضريبة والغرامات مستحقة الدفع

ضريبة القيمة المضافة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
ضريبة القيمة المضافة المستحقة الدفع	4,953,730,211	4,040,961,675
دفعات ضريبة القيمة المضافة المدفوعة مقدماً من دافعي الضرائب	108,209,822	146,543,675
غرامات ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع	93,159,746	67,819,343
المجموع	**5,155,099,779**	**4,255,324,693**

الضريبة الانتقائية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
الضريبة الانتقائية المستحقة الدفع	317,901,843	295,412,648
دفعات الضريبة الانتقائية المدفوعة مقدماً من دافعي الضرائب	4,526,628	5,015,755
غرامات الضريبة الانتقائية مستحقة الدفع	64,560,946	28,581,866
المجموع	**386,989,416**	**329,010,269**

ضريبة الشركات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
ضريبة الشركات المستحقة الدفع	38,993,586,386	10,365,059
دفعات ضريبة الشركات المدفوعة مقدماً من دافعي الضرائب	15,793,474	700,399
غرامات ضريبة الشركات مستحقة الدفع	162,444,359	31,856,944
المجموع	**39,171,824,218**	**42,922,402**
إجمالي الضريبة والغرامات مستحقة الدفع	44,713,913,414	4,627,257,364

22. الارصدة المستحقة إلى دافعي الضر ائب

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
أمانات دافعي الضرائب /القيمة المضافة	5,972,066,212	6,585,078,555
أمانات دافعي الضرائب / الانتقائية	195,266,510	221,575,768
المجموع	**6,167,332,722**	**6,806,654,323**

23. إيرادات مؤجلة

	31 ديسمبر 2025		31 ديسمبر 2024	
	درهم		درهم	
	متداول	غير متداول	متداول	غير متداول
إيرادات مؤجلة متعلقة بأصول ممنوحة		188,275,761	-	143,239,975
إيرادات مؤجلة - من عمليات تبادلية	583,433,572	-	810,202,050	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بالإيجارات	7,153,120	-	6,819,890	-
إيرادات مؤجلة متعلقة بمساهمات الحكومات المحلية	-	568,684,074	-	760,005,104
إيرادات مؤجلة - منح وتبرعات	-	3,233,126,800	-	3,347,819,997
إيرادات مؤجلة – رعاية المشاريع	-	1,345,591	-	-
المجموع	**590,586,692**	**3,991,432,226**	**817,021,940**	**4,251,065,076**

24. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
كما في 1 يناير	1,621,779,997	1,730,928,045
المصروف خلال السنة	206,882,795	162,837,698
المدفوع خلال السنة	(161,637,095)	(152,330,183)
يطرح: عكس المخصص خلال السنة	(18,310,248)	(119,655,563)
كما في 31 ديسمبر	**1,648,715,449**	**1,621,779,997**

25. التزامات طويلة الاجل – أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
الضمان المصرفي الخاص بالعمالة الوافدة	183,698,689	568,881,228
الضمانات المصرفية الخاصة بالهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ	**2,476,686,106**	**2,296,908,889**
المجموع	**2,660,384,795**	**2,865,790,117**

26. ذمم دائنة وأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
مبالغ مستحقة للموظفين	136,639,910	87,659,363
فوائد مستحقة على السندات	649,722,096	601,834,735
فوائد مستحقة على القروض	3,897,296	4,360,156
موردين سلع وخدمات	1,928,265,203	3,102,033,947
مقبوضات تحت التسوية	1,426,359,772	1,745,600,625
حسابات دائنة أخرى*	2,370,073,789	2,332,351,497
تأمينات محتجزة لحساب الموردين والمقاولين	522,414,155	640,983,931
أمانات المحاكم	2,488,310,014	2,043,331,992
المجموع	**9,525,682,235**	**10,558,156,246**

* يشمل رصيد الحسابات الدائنة الأخرى على كافة الأمانات التي قامت الجهات الاتحادية بالاعتراف بها في بياناتها المالية.

27. التزامات ومخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
مخصصات رصيد الإجازات المستحقة	838,343,417	861,212,772
مخصصات قضايا وأحكام	14,492,161	42,077,331
مخصصات مكافئات	-	12,586,467
التزامات مستحقة الدفع ومخصصات أخرى	2,427,676,272	1,792,771,765
المجموع	**3,280,511,850**	**2,708,648,335**

*تمثل المصاريف المستحقة مقابل السلع و الخدمات التي تم استلامها أو توريدها ولكن لم يتم استلام فواتير بها.

28. إيرادات الضرائب

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
الضرائب على القيمة المضافة	13,275,567,404	11,274,351,311
الضرائب على السلع الانتقائية	1,139,756,737	1,014,735,191
رسوم جمركية ورسوم الاستيراد	1,455,827	2,142,564
المجموع	**14,416,779,968**	**12,291,229,066**

تمثل إيرادات الضرائب حصة الحكومة الإتحادية من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الإنتقائية والتي تقدر ب 30% من إجمالي الإيرادات الضريبية في الدولة.

29. الغرامات والمخالفات والمصادرات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
الغرامات والمخالفات	1,493,402,643	802,827,416
المصادرات	5,251,694	6,213,282
المجموع	**1,498,654,337**	**809,040,698**

تبين لإدارة الهيئة الإتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ عدم إمكانية قياس أرصدة الغرامات والمخالفات بدقة وموثوقية بسبب تحديات تشغيلية ونظامية قيد المعالجة، وعليه لم يتم الاعتراف بقيمة هذه الغرامات من واقع الأنظمة التشغيلية. كما تقوم الهيئة في مراجعة ومطابقة البيانات للوصول إلى رصيد دقيق وتقييم قابلية التحصيل واحتساب المخصصات وسيتم الإعتراف بها فور الإنتهاء من قياس الأثر النهائي ، علما بأنه تم الاعتراف بالغرامات الخاصة بعامي 2024 و2025 بقيمة 860,948,335 درهم، وعرضها ضمن الإيرادات والذمم المدينة في البيانات المالية.

30. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
تحويلات من حكومة أبوظبي	15,314,065,206	13,190,365,974
تحويلات من حكومة دبي	1,200,000,000	1,200,000,000
تحويلات من جهات أخرى *	1,434,644,529	739,424,100
المجموع	**17,948,709,735**	**15,129,790,074**

تمثل التحويلات الموضحة أعلاه قيمة المبالغ المستلمة من كل من دائرة مالية أبوظبي / دائرة مالية دبي / ديوان الرئاسة وذلك لدعم الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2025.

*تتضمن مساهمات ديوان الرئاسة بقيمة 794 مليون درهم منحة مقدمة لبرنامج الشيخ زايد للاسكان ، و التي لم تنعكس ضمن بيان العرض المقارنة بين الميزانية و التنفيذ الفعلي الموحد حيث أن البرنامج لا يندرج من ضمن قانون ربط الميزانية، وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (8/3و) لسنة 2025 بشأن إعادة تنظيم الاجراءات والضوابط لاستلام مبالغ الدعم الخارجي ورعاية المشاريع التي تتحصل عليها الجهات الاتحادية وسيتم البدء بادراج مبالغ الدعم الخارجي لوزارة الطاقة والبنية التحتية بدأ من السنة المالية 2026.

31. إيرادات من معاملات غير تبادلية – تحويلات أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
هبات وتبرعات جارية	412,885,918	391,041,355
هبات وتبرعات رأسمالية	85,688,295	89,965,109
المجموع	**498,574,213**	**481,006,464**

32. إيرادات الرسوم والتصاريح

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
رسوم إصدار بطاقات الهوية *	12,052,718,026	10,938,004,462
رسوم تصاريح وبطاقات العمل	9,821,214,350	8,263,851,541
رسوم التصديق على الشهادات	1,417,403,150	1,092,566,270
رسوم إصدار المستندات	930,208,841	872,707,577
رسوم ترخيص الوكالات التجارية والمنشآت المحلية ومزاولة الأنشطة التجارية	1,007,279,297	945,246,133
رسوم اللياقة الصحية والعلاج الطبي	1,043,066,999	949,496,356
رسوم خدمات المنافذ الجوية والبرية والبحرية	542,879,744	440,760,730
الرسوم القضائية	172,331,590	151,304,561
رسوم امتلاك الأسلحة والأجهزة اللاسلكية	78,117,294	71,127,006
رسوم خدمات الدفاع المدني وشركات الأمن	74,692,244	73,313,966
رسوم وتصاريح أخرى	705,571,679	848,272,232
المجموع	**27,845,483,214**	**24,646,650,834**

*يتم الاعتراف بالإيرادات المحصلة والخاصة بالهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والتي ترد إلى حساب الخزينة الموحد بموجب قرار المجلس الوزاري للتنمية رقم 6/4ت لسنة 2019 بشأن إيرادات الهيئة الإتحادية للهوية والجنسية في دفاتر مصروفات اتحادية أخرى وذلك بما يتماشى أيضا مع قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد. علما وأنه إعتبارا من السنة المالية 2026، تم إدراج تقديرات هذه الإيرادات ضمن مشروع ميزانية الهيئة الإتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، وعليه، ستقوم الهيئة بالإعتراف بتلك الإيرادات ضمن بياناتها المالية إعتبارا من السنة المالية 2026.

33. إيرادات من تقديم الخدمات وبيع السلع

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
إيجار مباني ومعدات حكومية	57,368,725	54,156,840
رسوم اختبارات	678,975	499,310
الإعلان والنشر	385,937,162	375,941,083
مبيعات السلع والمواد	4,578,627	1,677,788
المجموع	**448,563,489**	**432,275,021**

34. توزيعات أرباح حقوق الامتياز

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
توزيعات الأرباح	125,038,616	100,614,675
حقوق الامتياز*	9,380,418,000	6,859,727,252
المجموع	**9,505,456,616**	6,960,341,927

*وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 558/1 لسنة 1991، يتعين على كل من شركة مجموعة الإمارات للاتصالات ش.م.ع (اتصالات) وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو)، دفع حق امتياز اتحادي بما يعادل 40% من صافي ربحها السنوي قبل خصم الامتياز الاتحادي إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل استخدام التسهيلات الاتحادية. ابتداءً من يونيو 1998 وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 325/28م لعام 1998 تم رفع نسبة الامتياز الاتحادي إلى 50.%.

تم خلال الفترة حتى 20 فبراير 2017 صدور عدد من التعديلات على حق الامتياز الاتحادي، حيث أعلنت وزارة المالية في ذلك التاريخ عن رسم حق الامتياز الاتحادي الذي سيطبق على الشركتين للسنوات من 2017 إلى 2021 (نظام حق الامتياز الجديد) **بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (11/19و) لسنة 2016** ووفقاً للآلية الجديدة، تقوم الشركتين بسداد رسوم حق امتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة و30%من الأرباح من الخدمات المرخصة بعد اقتطاع رسوم حق الامتياز بنسبة 15% من الإيرادات المنظمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يؤخذ بعين الاعتبار رسوم الامتياز على الأرباح من العمليات الدولية إلا إذا كانت الرسوم المماثلة المدفوعة في بلد المنشأ أقل من الرسوم التي كان يمكن فرضها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومع انتهاء دورة الامتياز للفترة 2017–2021، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (10/17و) لسنة 2021، والذي نص على استمرار تطبيق آلية حق الامتياز بالنسب والنطاق ذاتهما المنصوص عليهما في قرار مجلس الوزراء رقم (11/19و) لسنة 2016 حتى نهاية عام 2023.

وفي ضوء تطبيق ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من 1 يناير 2024، تمت إعادة هيكلة آلية حق الامتياز الاتحادي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (3/38و) لسنة 2023 وقرار مجلس الوزراء رقم (1/45و) لسنة 2025، وذلك لتطبيق حق الامتياز الاتحادي على شركات الاتصالات للفترة من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2026.

ووفقاً للآلية المعدلة، تلتزم الشركتان بسداد حق امتياز اتحادي يعادل 38% من إجمالي الأرباح المحققة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من الأنشطة المنظمة وغير المنظمة، ويتم احتساب هذه الأرباح قبل خصم حق الامتياز الاتحادي وضريبة الشركات. كما يشترط

ألا يقل إجمالي المبلغ السنوي المسدد من حق الامتياز الاتحادي وضريبة الشركات عن 5.7 مليار درهم لشركة مجموعة الإمارات للاتصالات (&e) و1.8 مليار درهم لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو).
ويتعين سداد المبلغ السنوي المستحق من حق الامتياز الاتحادي وضريبة الشركات خلال خمسة أشهر من نهاية السنة المالية ذات الصلة.

35. إيرادات الفوائد

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
إيرادات فوائد بنكية	3,654,513,628	2,666,929,840
إيرادات فوائد سندات	2,667,579,876	2,049,519,631
إيرادات فوائد مستحقة على القروض	122,680,035	120,385,674
المجموع	**6,444,773,539**	**4,836,835,145**

تمثل الفوائد البنكية المستلمة عن النقد المودع في المصارف المختلفة بالإضافة إلى إيرادات فوائد السندات الإتحادي

36. إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
العمولات	166,510,496	21,227,969
إيرادات تحويل الفوائض من الجهات الاتحادية المستقلة	245,867,778	33,324,085
اشتراكات التقاعد للعسكريين والمدنيين	1,097,825,066	469,044,191
إيرادات مردودات أمانات وأمانات متقادمة	1,156,300	-
حصة هامش الربح على منتجات البنزين	587,488,303	547,290,396
إيرادات إعادة تحميل جهاز الإمارات للاستثمار تكاليف إصدار السندات	-	7,439,859
إيرادات متنوعة أخرى	384,029,180	305,832,621
المجموع	**2,482,877,123**	**1,384,159,121**

37. الرواتب والأجور ومنافع الموظفين

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
أجور و رواتب	11,550,106,648	9,397,349,243
العلاوات والبدلات	15,308,940,336	12,866,383,877
المكافآت	375,007,559	303,234,162
التأمين الصحي	555,155,538	367,596,344
تكلفة الفترة لنهاية الخدمة	206,882,795	159,653,746
المجموع	**27,996,092,876**	**23,094,217,372**

38. المنافع الاجتماعية والإعانات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
معاشات ومكافئات التقاعد للمدنيين والعسكريين	5,006,386,970	5,561,490,200
الإعانات والمساعدات الاجتماعية	5,688,820,871	4,374,718,800
مخصصات الطلاب	541,346,187	406,505,905
أخرى	982,092,328	1,791,473,786
المجموع	**12,218,646,356**	**12,134,188,691**

39. تحويلات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
تحويلات للجهات الأمنية والدفاع	7,878,551,928	7,861,700,753
تحويلات لجهات اتحادية أخرى *	1,832,644,906	1,459,539,166
المجموع	**9,711,196,834**	**9,321,239,919**

* تتضمن المبالغ المدرجة للجهات المصنفة ضمن الفئة رقم 3 كما في أسس إعداد البيانات المالية الموحدة (جهات اتحادية مشمولة في قانون ربط الميزانية ذات طبيعة خاصة)

40. خدمات استشارية ومهنية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
استشاريين	1,663,904,624	1,536,174,312
مقاولين	226,108,310	186,242,599
مصاريف بحوث ودراسات	124,328,223	204,737,498
الرسوم القانونية والمهنية الأخرى	417,694,459	318,808,980
المجموع	**2,432,035,616**	**2,245,963,389**

41. إيجارات

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
مقرات وعقارات داخل الدولة	207,019,373	205,870,497
مقرات وعقارات خارج الدولة	96,732,715	81,729,657
معدات وآلات	12,998,935	8,530,892
سيارات ومعدات نقل	1,207,072,740	530,265,841
إيجارات أخرى	15,590,219	19,307,948
المجموع	**1,539,413,982**	**845,704,835**
التعديلات الخاصة بتطبيق المعيار رقم 43	**(261,549,850)**	-
الإجمالي	**1,277,864,132**	-

42. مصروفات عمومية وإدارية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
اشتراكات في منظمات دولية وعالمية	1,373,860,200	1,217,083,285
مشاريع الحكومة الاتحادية	33,623,674	32,254,418
التأمين	73,889,219	33,675,461
مصاريف إصلاح وصيانة	1,351,076,934	1,078,898,225
مصاريف الاتصالات	605,194,462	535,358,172
مصروفات السفر والضيافة والنقل	393,356,377	350,919,287
مصروفات المرافق والمستلزمات	3,169,068,540	2,478,804,755
مصروفات تدريب	149,160,247	109,703,016
مصروفات ولوازم طبية	899,914,910	968,035,784
مصاريف أخرى	1,874,825,103	1,369,403,778
المجموع	**9,923,969,666**	**8,174,136,181**

43. مصروفات الفوائد

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
الفوائد المصرفية	2,639,034	4,253,727
فوائد التأجير التمويلي ومخصصات التفكيك الخاصة بعقود الإيجار	36,231,683	202,116
رسوم التمويل لترتيب امتياز الخدمة	28,436,573	30,136,539
فائدة على القروض	151,861,909	155,421,170
فائدة على السندات ومصاريف الإصدار	2,469,130,614	2,172,621,233
المجموع	**2,688,299,813**	**2,362,634,785**

44. الاحتياطات الأخرى

	احتياطي إعادة تقييم	المجموع
31 ديسمبر 2025		
مكاسب أصول مالية بالقيمة العادلة	2,608,167,175	2,608,167,175
المجموع	**2,608,167,175**	**2,608,167,175**
31 ديسمبر 2024		
مكاسب أصول مالية بالقيمة العادلة	147,328,805	147,328,805
المجموع	**147,328,805**	**147,328,805**

45. التغيرات المباشرة على الاحتياطي العام المتراكم

يوضح الجدول أدناه أهم المعاملات التي أثرت على رصيد الإحتياطي العام المتراكم خلال السنة وذلك نتيجة 1- التعديلات الناتجة عن السنوات السابقة، 2- التعديلات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبة الإستحقاق الصادرة حديثا:

<table>
<tr><th>المبلغ – درهم</th><th>نوع التعديل</th><th>البيان</th></tr>
<tr><td>5,082,215,809</td><td>التعديلات الناتجة عن السنوات السابقة</td><td>التعديلات الناتجة عن التغيرات في قيمة صافي حقوق ملكية الجهات الإستثمارية بين مسودة البيانات المالية التي تم الإستناد إليها عند إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية 2024، والبيانات المالية التي تم إعتمادها بشكل نهائي لتلك الشركات خلال الفترة اللاحقة، حيث كانت التعديلات كالتالي:
<table>
<tr><th>إسم الشركة</th><th>المبلغ – درهم</th></tr>
<tr><td>الشركة العربية للتعدين</td><td>(8,997,294)</td></tr>
<tr><td>جهاز الامارات للاستثمار</td><td>4,948,108,536</td></tr>
<tr><td>شركة الاتحاد لائتمان الصادرات</td><td>335,454.00</td></tr>
<tr><td>شركة الاتحاد للقطارات</td><td>82,596,113</td></tr>
<tr><td>مصرف الإمارات للتنمية</td><td>60,173,000</td></tr>
</table></td></tr>
<tr><td>(209,757,108)</td><td>التعديلات الناتجة عن السنوات السابقة</td><td>قامت وزارة الداخلية بإجراء تعديلات تتعلق بالمشاريع قيد التنفيذ عن السنوات السابقة، حيث بلغ أثر تلك التعديلات 209.7 مليون درهم</td></tr>
<tr><td>(4,208,373,165)</td><td>التعديلات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبة الإستحقاق الصادرة حديثا</td><td>أثر الاعتراف بخسائر الائتمان تطبيقاً للمعيار IPSAS 41 بحسب ما هو موضح أدناه:
<table>
<tr><th>اسم الجهة</th><th>المبلغ - درهم</th></tr>
<tr><td>وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة</td><td>613,371.23</td></tr>
<tr><td>المؤسسة الأتحادية للشباب</td><td>448,940.00</td></tr>
<tr><td>مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية</td><td>718,904,624.60</td></tr>
<tr><td>وزارة الصحة ووقاية المجتمع</td><td>(908,354.93)</td></tr>
<tr><td>وزارة الموارد البشرية والتوطين</td><td>668,028,717.63</td></tr>
<tr><td>وزارة العدل</td><td>2,379,851.61</td></tr>
<tr><td>وزارة المالية</td><td>46,635.00</td></tr>
<tr><td>وزارة الثقافة والشباب</td><td>206,421.16</td></tr>
<tr><td>وزارة التربية والتعليم</td><td>1,176,876.28</td></tr>
<tr><td>وزارة الخارجية</td><td>18,163,706.45</td></tr>
<tr><td>وزارة الطاقة والبنية التحتية</td><td>2,790,614,764</td></tr>
<tr><td>وزارة الداخلية</td><td>8,697,612.00</td></tr>
</table></td></tr>
<tr><td>(290,058,996)</td><td>التعديلات الناتجة عن السنوات السابقة</td><td>قامت وزارة الطاقة والبنية التحتية بإجراء تعديلات تتعلق بالمجمعات السكنية عن السنوات السابقة، حيث بلغ أثر تلك التعديلات 290 مليون درهم</td></tr>
</table>

46. الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه مبالغ الأدوات المالية المدرجة ضمن بنود بيان المركز المالي

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	درهم	درهم
نقد وذمم مدينة		
ذمم مدينة وأخرى	4,844,519,543	9,711,295,247
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	14,384,274,775	14,155,488,428
النقد وما يعادله	125,923,663,128	66,420,001,492
المجموع	**145,152,457,446**	**100,868,789,551**
الالتزامات المالية		
ذمم دائنة وأخرى	11,274,983,748	10,558,156,246
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة	612,813,695	318,518,783
التزامات ومخصصات أخرى	1,529,740,623	2,708,648,335
المجموع	**13,417,538,066**	**13,585,323,364**

47. إدارة المخاطر المالية

قد تتعرض الحكومة الاتحادية من خلال أنشطتها لمخاطر مالية متنوعة قد تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر الخاص بالحكومة الاتحادية بوجهٍ عام على عدم إمكانية التنبؤ بأداء الأسواق المالية ويهدف إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للحكومة الاتحادية.

أ- مخاطر السوق

مخاطر صرف العملات الأجنبية

نظراً لأن أغلب مشتريات الحكومة الاتحادية تتم بشكل رئيسي بالدرهم، فإن التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية محدود.

مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن إيرادات الحكومة الاتحادية وتدفقاتها النقدية من العمليات تُعتبر بعيدة إلى حدٍ كبير عن التغيرات في أسعار الفائدة السوقية.

مخاطر الأسعار

لا تواجه الحكومة الاتحادية أي تعرض هام لمخاطر أسعار السلع أو الأسهم.

ب- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر المتعلقة بتكبد الحكومة الاتحادية لخسارة مالية نتيجة إخفاق الطرف المقابل لأي أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. نظراً لكون الحكومة الاتحادية بشكل عام جهة تشريعية فإن مخاطر الائتمان تعد محدودة.

ج- مخاطر السيولة

تسعى الحكومة الاتحادية للحد من مخاطر السيولة بضمان تحويل الأموال لها بشكلٍ منتظم. يعتبر التمويل المحلي هو مصدر الدخل الرئيسي للحكومة الاتحادية والذي يتم سداده على الميزانيات المعتمدة للجهات الاتحادية، إضافة إلى الإيرادات من الرسوم والخدمات التي تقدمها الجهات السيادية في الحكومة الاتحادية. يتم سداد الذمم الدائنة التجارية والأخرى عادة خلال 30 يوماً من تاريخ الشراء.

48. تقريب الأرقام

تم تقريب الأرقام في الجداول التفصيلية لبيانات الجهات الاتحادية إلى أقرب رقم صحيح وذلك لأغراض عرض البيانات الموحدة، وعليه تم إضافة أو طرح درهم أو درهمين بحد أقصى في الجداول التفصيلية لتتطابق الأرقام مع الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية الموحدة.

49. تقريب الأرقام

تم تقريب الأرقام في الجداول التفصيلية لبيانات الجهات الاتحادية الى أقرب رقم صحيح وذلك لأغراض عرض البيانات، وعليه تم إضافة او طرح درهم او درهمين بحد أقصى في الجداول التفصيلية لتتطابق الأرقام مع الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية.

50. أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف/إعادة عرض بعض الأرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية. تم إجراء هذه التعديلات لتعكس بشكل أفضل طبيعة المعاملات، وليس لها أي تأثير على صافي الدخل أو حقوق الملكية المُعلن عنها سابقًا